

عنوان البحث

أثر رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص ودوره في تعزيز الاقتصاد السعودي

إعداد الطلاب/

راكان وليد الدحيم

الرقم الجامعي/

242000651

المشرف/

د. أسماء أبوعنزة

د. احمد راجح اسماعيل

السنة:

2025

فهرس المحتويات

4	قائمة الجداول
6	المستخلص
7	الفصل الأول
8	المقدمة
9	مشكلة الدراسة:
12	أهمية الدراسة:
14	أهداف الدراسة:
16	تساؤلات الدراسة:
16	فروض الدراسة:
17	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
20	الفصل الثاني
20	الدراسات السابقة
21	المقدمة
22	متغيرات الدراسة
23	الدراسات السابقة
31	الإطار النظري
33	الفصل الثالث
33	منهجية الدراسة
34	المقدمة
35	المنهجية وطرق البحث
38	مجتمع البحث
38	حدود البحث
40	خطوات جمع البيانات
41	محددات حجم العينة
43	الفصل الرابع
43	نتائج الدراسة
44	المقدمة
45	تحليل البيانات
72	التوصيات
73	المراجع

74	 المراجع الأجنبية
78	 الملاحق
79	 الاستبانة
80	 Abstract

قائمة الجداول

47	جدول 1: الوصف الاحصائي
48	جدول 2: الوصف الاحصائي لجنس المشاركين في التجربة
49	جدول 3: الوصف الاحصائي لعمر المشاركين في التجربة
50	جدول 4: الوصف الاحصائي للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة
51	جدول 5: الوصف الاحصائي لسهامات رؤية 2030 في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة
52	جدول 6: الوصف الاحصائي لأدت إصلاحات الرؤية إلى تسهيل الإجراءات الحكومية للشركات الخاصة
53	جدول 7: الوصف الاحصائي لعززت رؤية 2030 من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في الاقتصاد السعودي
54	جدول 8: الوصف الاحصائي لمساعدت الرؤية في جذب الشركات العالمية للاستثمار في السوق السعودي
55	جدول 9: الوصف الاحصائي لعززت رؤية 2030 من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة
56	جدول 10: الوصف الاحصائي لمساعدت المبادرات الحكومية في تسهيل التمويل لرواد الأعمال
57	جدول 11: الوصف الاحصائي لتعزز رؤية 2030 من دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة
58	جدول 12: الوصف الاحصائي لسهامت رؤية 2030 في تحسين البنية التحتية الداعمة لنمو القطاع الخاص
59	جدول 13: الوصف الاحصائي لتطوير الأنظمة والتشريعات إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة
60	جدول 14: الوصف الاحصائي لمساعد التحول الرقمي والابتكار في تسهيل العمليات التجارية
61	جدول 15: الوصف الاحصائي لتوفر الإصلاحات الاقتصادية فرصاً أكبر للتعاون بين القطاعين العام والخاص
62	جدول 16: الوصف الاحصائي لمواجهة القطاع الخاص صعوبات في التكيف مع التحولات الاقتصادية السريعة
63	جدول 17: الوصف الاحصائي لاحتاج الشركات إلى مزيد من الدعم في مجالات التدريب والتطوير لتنمashi مع متطلبات الرؤية
64	جدول 18: الوصف الاحصائي للمنافسة المتزايدة بسبب الإصلاحات الاقتصادية تؤثر على استمرارية بعض الشركات
65	جدول 19: ملخص معالجة القضية
65	جدول 20: تحليل المصادقية والموثوقية لبيانات الدراسة
68	جدول 21: اختبار كاي اسكوير لدور رؤية 2030 في ثقة المستثمرين
69	جدول 22: اختبار كاي اسكوير لدور رؤية 2030 في جذب الشركات العالمية
70	جدول 23: اختبار كاي اسكوير لدور رؤية 2030 في دعم المشروعات الصغيرة
71	جدول 24: تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

فهرس الأشكال

- رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة 31
- رسم توضيحي 2: التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة 48
- رسم توضيحي 3: التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة 49
- رسم توضيحي 4: التمثيل البياني للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة 50
- رسم توضيحي 5: التمثيل البياني لسهامات رؤية 2030 في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة 51
- رسم توضيحي 6: التمثيل البياني لأدت إصلاحات الرؤية إلى تسهيل الإجراءات الحكومية للشركات الخاصة 52
- رسم توضيحي 7: التمثيل البياني لعززت رؤية 2030 من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في الاقتصاد السعودي 53
- رسم توضيحي 8: التمثيل البياني لمساعدت الرؤية في جذب الشركات العالمية للاستثمار في السوق السعودي 54
- رسم توضيحي 9: التمثيل البياني لعززت رؤية 2030 من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة 55
- رسم توضيحي 10: التمثيل البياني لمساعدت المبادرات الحكومية في تسهيل التمويل لرواد الأعمال 56
- رسم توضيحي 11: التمثيل البياني لتعزز رؤية 2030 من دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة 57
- رسم توضيحي 12: التمثيل البياني لسهامت رؤية 2030 في تحسين البنية التحتية الداعمة لنمو القطاع الخاص 58
- رسم توضيحي 13: التمثيل البياني لتطوير الأنظمة والتشريعات إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة 59
- رسم توضيحي 14: التمثيل البياني لمساعد التحول الرقمي والابتكار في تسهيل العمليات التجارية 60
- رسم توضيحي 15: التمثيل البياني لتوفر الإصلاحات الاقتصادية فرصًا أكبر للتعاون بين القطاعين العام والخاص 61
- رسم توضيحي 16: التمثيل البياني لمواجهة القطاع الخاص صعوبات في التكيف مع التحولات الاقتصادية السريعة 62
- رسم توضيحي 17: التمثيل البياني لاحتاج الشركات إلى مزيد من الدعم في مجالات التدريب والتطوير لتنمashi مع متطلبات الرؤية 63
- رسم توضيحي 18: التمثيل البياني للمنافسة المتزايدة بسبب الإصلاحات الاقتصادية تؤثر على استمرارية بعض الشركات 64
- رسم توضيحي 19: متغيرات الدراسة 66
- رسم توضيحي 20: دور رؤية 2030 في ثقة المستثمرين 68
- رسم توضيحي 21: دور رؤية 2030 في جذب الشركات العالمية 69
- رسم توضيحي 22: دور رؤية 2030 في دعم المشروعات الصغيرة 70

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص ودوره في تعزيز الاقتصاد السعودي. ولتحقيق هذا الهدف، تم جمع البيانات الأولية من خلال استبيان مُصمَّم خصيصًا لهذا الغرض، وُزِعَ على عينة ملائمة من المشاركين. وقد بلغ العدد الإجمالي للمشاركين في الدراسة 173 مشاركًا، مما يوفر أساسًا كافيًا لتحليل البيانات واستخلاص النتائج. تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية. أظهرت النتائج الرئيسية للدراسة جذب الشركات العالمية للاستثمار في السوق السعودي. وعلى صعيد دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كشفت النتائج عن مؤشرات إيجابية، إلا أنها أشارت أيضًا إلى وجود بعض التحديات التي تواجه هذه المشروعات في التكيف مع التحولات الاقتصادية المتسارعة. كما أبرزت الدراسة أن المنافسة المتزايدة، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية، قد تؤثر على استمرارية بعض الشركات. تُسهم هذه الدراسة في تقديم فهم أعمق وأكثر تفصيلاً لتأثير رؤية 2030 على القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وتقدم توصيات عملية لصانعي السياسات وقادة الأعمال، بهدف تعزيز الأثر الإيجابي للرؤية وتذليل العقبات التي قد تعترض طريق تحقيق أهدافها. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح، وتسهيل الوصول إلى التمويل، ومواصلة تطوير البنية التحتية، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

الفصل الأول

المقدمة

وقد تم تقديم العديد من المشاريع والتغييرات الاقتصادية، بما في ذلك تحسين مناخ الأعمال، وتبسيط عمليات الاستثمار، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في إطار رؤية 2030، والتي ساعدت في نمو القطاع الخاص. كما ساعدت مبادرات الرؤية مثل "برنامج الخصخصة" و "برنامج تطوير القطاع المالي" في تمكين القطاع الخاص من العمل بنجاح أكبر في عدد من المجالات الاقتصادية. وتهدف الرؤية أيضاً إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، مما يعزز خلق فرص العمل ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، يمكن للاقتصاد السعودي تحقيق نمو مستدام من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتنمية القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والتكنولوجيا والسياحة (Vogelman, 2025).

شهدت المملكة العربية السعودية تحولاً استراتيجياً غير مسبوق في السنوات الأخيرة بفضل "رؤية 2030" التي تم إطلاقها في عام 2016 بقيادة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. تهدف هذه الرؤية الطموحة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي وتنويعه بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط، وهو ما يتطلب التركيز على تطوير القطاعات غير النفطية، وعلى رأسها القطاع الخاص. يمثل القطاع الخاص جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الجديدة للمملكة، حيث يُنظر إليه كركيزة محورية لخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية.

إن رؤية 2030 ليست مجرد مبادرة اقتصادية فحسب، بل هي إطار شامل لإصلاح العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في البلاد. تسعى المملكة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65% بحلول عام 2030، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي والدولي في مختلف المجالات الحيوية مثل الصناعة، والسياحة، والترفيه، والتكنولوجيا. ولهذا الغرض، تم تقديم العديد من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي تهدف إلى تهيئة بيئة أعمال جاذبة ومستدامة تتماشى مع التحديات والفرص التي يواجهها الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين (Havrlant, 2021).

تعكس رؤية 2030 اهتماماً كبيراً بتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص. فالشراكة الاستراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص تُعد أحد المحاور الرئيسية التي يتم من خلالها تنفيذ مشاريع ضخمة مثل مشروع "نيوم" ومشروع "البحر الأحمر"، بالإضافة إلى مشروعات أخرى متنوعة في مجالات النقل، والبنية التحتية، والطاقة المتجددة. وبفضل

هذه المشاريع، يُنتظر أن يلعب القطاع الخاص دوراً أكبر في تعزيز الابتكار والتوظيف، وتطوير المهارات المحلية، وتعزيز التنافسية العالمية للاقتصاد السعودي.

ومن بين التحديات التي تسعى رؤية 2030 إلى معالجتها، هو تعزيز القدرات التنافسية للقطاع الخاص السعودي على المستويين الإقليمي والعالمي. يأتي ذلك من خلال تطوير بنية تحتية حديثة، وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي، وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تعمل الحكومة على تسهيل الإجراءات وتبسيط القوانين التي تتيح للشركات المحلية والعالمية العمل في بيئة أعمال تنافسية ومستقرة، مما يعزز فرص النمو ويحفز الابتكار (Pratiwi، 2024).

إن رؤية 2030 قد وضعت الأساس لتحول اقتصادي شامل، حيث تتجه المملكة نحو تحرير السوق وتعزيز دور القطاع الخاص. وفي ظل هذه التوجهات، أصبح من الضروري دراسة وتحليل تأثير رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص ودوره الحيوي في تعزيز الاقتصاد السعودي. ستكون هذه الدراسة محاولة لفهم الدور المتنامي للقطاع الخاص في ظل الإصلاحات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة، بالإضافة إلى تحليل التحديات والفرص التي يواجهها هذا القطاع في إطار هذه الرؤية المستقبلية (Moshashai، 2018).

مشكلة الدراسة:

في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وتراجع الاعتماد على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، برزت الحاجة الملحة لتنويع مصادر الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، حيث ظلت لفترة طويلة تعتمد بشكل أساسي على النفط كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. هذا الاعتماد المتزايد على إيرادات النفط شكل تحدياً رئيسياً أمام استدامة الاقتصاد السعودي، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط عالمياً والتوجهات البيئية للحد من الانبعاثات الكربونية. ومن هنا، جاءت رؤية 2030 كإطار شامل لإحداث تحول استراتيجي في بنية الاقتصاد السعودي، يكون للقطاع الخاص فيه دور محوري في تعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام.

- المشكلة الرئيسية:

تتمثل المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في استكشاف مدى فعالية رؤية 2030 في تطوير القطاع الخاص ليكون مساهماً رئيسياً في تعزيز الاقتصاد السعودي بعيداً عن الاعتماد على النفط. فالسؤال الأساسي الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه هو: كيف أثرت رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص السعودي؟ وهل تم بالفعل تهيئة البيئة الاقتصادية والتشريعية بشكل يتيح للقطاع الخاص أن يلعب دوراً فاعلاً ومستداماً في تعزيز الاقتصاد الوطني؟

يمثل هذا السؤال تحدياً رئيسياً، نظراً لأن التحولات الاقتصادية الكبرى مثل تلك التي تستهدفها رؤية 2030 تحتاج إلى إصلاحات عميقة وتغييرات هيكلية قد تواجه مقاومة أو عقبات، سواء من الناحية التنظيمية أو من حيث الثقافة الاقتصادية السائدة التي تعتمد تقليدياً على الدعم الحكومي.

- المشاكل الفرعية المترتبة:

1. ضعف المشاركة الحالية للقطاع الخاص في الاقتصاد:

على الرغم من الإصلاحات التي تم تنفيذها حتى الآن، فإن القطاع الخاص لا يزال يواجه بعض القيود والتحديات التي تحول دون تفعيله الكامل. تشير الدراسات إلى أن القطاع الخاص كان لفترة طويلة يعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي، سواء من خلال العقود الحكومية أو الحوافز المالية. وبالتالي، فإن أحد التحديات الرئيسية هو كيفية انتقال القطاع الخاص من هذا النموذج المعتمد إلى نموذج أكثر استقلالية واستدامة (Cordesman، 2024).

2. التحديات التنظيمية والتشريعية:

يمثل تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية أحد أهم جوانب رؤية 2030 التي تهدف إلى تهيئة المناخ المناسب لنمو القطاع الخاص. ومع ذلك، تواجه الشركات الخاصة، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، العديد من العقبات البيروقراطية والإدارية التي تعيق قدرتها على النمو والتوسع. لذلك، من المهم دراسة مدى فعالية الإصلاحات التي تم إجراؤها حتى الآن ومدى تسهيلها لممارسة الأعمال في المملكة (Alshuwaikhat، 2017).

3. محدودية الاستثمار الأجنبي:

تسعى رؤية 2030 إلى تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد الوسائل لتنمية القطاع الخاص، ولكن استقطاب الاستثمارات الأجنبية يتطلب توافر بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة. على الرغم من التعديلات الكبيرة التي تم إجراؤها في القوانين واللوائح الخاصة بالاستثمار الأجنبي، إلا أن هناك تحديات مستمرة مثل القدرة التنافسية، والحوافز

المقدمة للمستثمرين، وحماية حقوق المستثمرين الأجانب، مما يجعل دراسة أثر هذه الجهود على تدفق الاستثمارات أمراً ضرورياً (Alharthi، 2024).

4. تحديات التوظيف وتطوير القوى العاملة:

جزء أساسي من رؤية 2030 هو تقليص معدل البطالة وتعزيز دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل. ولكن يعاني القطاع الخاص السعودي من تحديات تتعلق بتطوير الكوادر الوطنية وتوظيفها بدلاً من الاعتماد على العمالة الأجنبية. كما أن تأهيل القوى العاملة المحلية لتلبية احتياجات سوق العمل الجديد في القطاعات المتنوعة التي تسعى الرؤية لتطويرها (مثل التكنولوجيا، والسياحة، والطاقة المتجددة) يعد تحدياً كبيراً يتطلب تعاوناً بين الحكومة والقطاع الخاص في مجالات التعليم والتدريب (Albejaidi، 2019).

5. عدم توازن القطاعات الاقتصادية:

تركز رؤية 2030 على تعزيز التنوع في القطاعات الاقتصادية بهدف تقليل الاعتماد على النفط، ولكن بعض القطاعات مثل السياحة، والترفيه، والتكنولوجيا لا تزال في مراحلها الأولى من التطور. يتطلب ذلك تطوير سياسات تحفيزية لجذب الاستثمار وتوفير الدعم اللازم لتنمية هذه القطاعات، ودراسة مدى استجابة القطاع الخاص لهذه الفرص الجديدة (centuroglobal، 2024).

6. التحديات الثقافية والبيروقراطية:

إحدى المشاكل الفرعية الهامة التي تعيق تطوير القطاع الخاص هي الثقافة الاقتصادية السائدة والتي تتسم بالاعتماد الكبير على الدولة سواء من حيث توفير فرص العمل أو تقديم الدعم المالي. كما أن البيروقراطية الإدارية ما زالت تمثل تحدياً في تنفيذ الإصلاحات بفعالية وسرعة. لذا، من الضروري دراسة مدى تأثير هذه العوامل على قدرة القطاع الخاص على المنافسة والنمو في ظل رؤية 2030 (Monteiro، 2021).

تتمثل مشكلة الدراسة في ضرورة فهم مدى نجاح رؤية 2030 في تحقيق تحول جوهري في بنية القطاع الخاص السعودي، ومساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني. ومن خلال تحليل المشاكل الفرعية المختلفة، يمكن تقييم التحديات والفرص التي يواجهها القطاع الخاص في ظل هذه الرؤية. سيساعد هذا التحليل في تقديم رؤية أعمق عن مدى تأثير

الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الخاص، وما إذا كانت البيئة الاقتصادية والتشريعية الملائمة قد تم توفيرها بالفعل لدعم هذا التحول.

أهمية الدراسة:

✓ أهمية الدراسة (العلمية)

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تقديم إسهام أكاديمي مهم في فهم وتحليل تأثير رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص السعودي ودوره في تعزيز الاقتصاد الوطني. فهي تساهم في إثراء المعرفة العلمية حول التحولات الاقتصادية الكبرى التي تشهدها المملكة، وتبسيط الضوء على مدى فعالية السياسات والإصلاحات التي تم تبنيها لتنشيط القطاع الخاص. كما تساعد هذه الدراسة في بناء إطار تحليلي متكامل يستند إلى معطيات كمية ونوعية، يساهم في تقديم نظرة علمية معمقة حول العلاقة بين السياسات الاقتصادية الوطنية والقطاع الخاص.

تعد هذه الدراسة رافداً مهماً للأدبيات الاقتصادية المتعلقة بدور القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تفتح آفاقاً جديدة للبحث في كيفية مساهمة التحولات الاقتصادية في تعزيز النمو المستدام وخلق فرص العمل، وهو ما يشكل تحدياً ليس فقط للمملكة العربية السعودية، بل للعديد من الاقتصادات الناشئة. من هذا المنطلق، يمكن اعتبار هذه الدراسة مرجعاً أكاديمياً مفيداً للباحثين والدارسين المهتمين بالاقتصاديات التحويلية والإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى كونها تساهم في سد الفجوة المعرفية في مجال الدراسات المتعلقة بالتحول الاقتصادي ودور القطاع الخاص.

وتأتي الأهمية العلمية أيضاً من حيث استخدام منهجيات بحث متقدمة لتحليل البيانات وتقييم الأثر، مما يساهم في تحسين فهمنا للآليات التي تؤثر على القطاع الخاص في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى. وتتيح الدراسة الفرصة لاستكشاف التحديات والعوامل التي تؤثر على قدرة القطاع الخاص على المساهمة في التنمية الاقتصادية، مما يعزز من قيمة نتائج البحث ويوفر إطاراً علمياً لقياس الفعالية والنجاح الاقتصادي.

✓ أهمية الدراسة (العملية)

على الصعيد العملي، تأتي أهمية هذه الدراسة من ارتباطها الوثيق بجدول الأعمال الوطنية لرؤية 2030، حيث تقدم إسهامات ملموسة في توجيه صناعات القرار والممارسين في القطاعين العام والخاص نحو اتخاذ خطوات أكثر فاعلية لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد. تُعد هذه الدراسة أداة عملية لتقييم النجاحات التي حققتها رؤية 2030 حتى الآن، وكذلك تحديد الجوانب التي تحتاج إلى المزيد من التطوير أو الإصلاح لضمان تحقيق أهداف الرؤية في الوقت المحدد.

وتبرز الأهمية العملية للدراسة أيضاً من خلال تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها القطاع الخاص، سواء من حيث البيئة التنظيمية أو التمويل أو الابتكار. إذ تساعد هذه الدراسة في توضيح تلك التحديات وتقديم توصيات قائمة على الأدلة حول كيفية التغلب عليها، مما يمكن صناعات القرار من تحسين البيئة الاقتصادية العامة. هذه التوصيات قد تشمل تحسين التشريعات الاقتصادية، تعزيز البنية التحتية، وتوفير مزيد من الحوافز الاستثمارية، وكلها عوامل تسهم في زيادة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (Sagar, 2023).

كما أن هذه الدراسة توفر قاعدة بيانات ومعلومات موثوقة يمكن للقطاع الخاص الاستفادة منها لتحديد الفرص الاستثمارية في المملكة في إطار رؤية 2030. من خلال تقديم تحليل شامل للأوضاع الاقتصادية والسياسات الحكومية، تساعد الدراسة الشركات المحلية والدولية على اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على معلومات دقيقة، مما يزيد من فرص نجاح الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي.

تُعد هذه الدراسة أداة هامة للقطاع المالي والبنوك في المملكة، حيث تتيح لهم فهم أفضل للاتجاهات الاقتصادية والسياسات الحكومية المؤثرة في القطاع الخاص، مما يساعدهم في تقييم المخاطر والفرص وتوجيه الاستثمارات والقروض بشكل أفضل نحو القطاعات الواعدة والمشاريع الاقتصادية الناشئة (Clark, 2018).

وعلى مستوى القوى العاملة، تقدم الدراسة تحليلاً لمدى نجاح رؤية 2030 في تعزيز توظيف الكوادر الوطنية في القطاع الخاص، وتطوير مهاراتهم وقدراتهم لمواكبة التغيرات السريعة في سوق العمل. هذا الجانب مهم بشكل خاص في ضوء التوجهات الجديدة التي تستهدف تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية وتعزيز مساهمة المواطنين السعوديين في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

✓ الهدف الرئيسي للدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص السعودي ودوره في تعزيز

الاقتصاد الوطني.

يسعى هذا التحليل إلى فهم كيفية إسهام الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الحكومية التي تضمنتها الرؤية في تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي، ومدى نجاح القطاع الخاص في أن يصبح شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

✓ الأهداف الفرعية:

1. دراسة مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية على تحفيز بيئة الاستثمار الخاصة:

تهدف الدراسة إلى تحليل الإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها ضمن إطار رؤية 2030 وتأثيرها على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الخاص. يشمل ذلك دراسة تأثير السياسات الجديدة، مثل خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية وتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية، على زيادة جاذبية المملكة للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هذه الإصلاحات قد ساعدت في تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتقليل العوائق التي تواجه الشركات الخاصة في المملكة. ففهم هذا التأثير يمكن أن يوفر رؤية واضحة حول مدى تحقيق رؤية 2030 لأهدافها في هذا السياق، وما إذا كانت المملكة قد أصبحت بيئة أعمال تنافسية على المستوى العالمي.

2. تحليل دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل وتعزيز التوظيف المحلي:

يسعى هذا الهدف إلى فهم كيفية مساهمة رؤية 2030 في تعزيز دور القطاع الخاص في توظيف القوى العاملة المحلية وتقليل معدلات البطالة. فجزء كبير من الرؤية يركز على تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية وتوفير فرص عمل للمواطنين السعوديين في مجالات مختلفة مثل التكنولوجيا، الصناعة، والسياحة. سيتم تحليل المبادرات التي تم إطلاقها لدعم هذا الهدف، مثل برنامج "نطاقات" الذي يهدف إلى تشجيع توظيف المواطنين، بالإضافة إلى دراسة مدى توافق مهارات القوى العاملة المحلية مع احتياجات سوق العمل الجديد. هذا التحليل يساعد في تحديد العقبات التي قد تواجهها هذه المبادرات وتقديم توصيات لتحسين فعالية السياسات المتعلقة بالتوظيف.

3. تقييم دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحقيق مشاريع التنمية الكبرى:

يهدف هذا الهدف الفرعي إلى تقييم كيفية استثمار رؤية 2030 في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع التنمية الكبرى مثل مشروع "نيوم" ومشاريع الطاقة المتجددة والسياحة. تسعى الدراسة إلى تحليل الدور الفعلي الذي يلعبه القطاع الخاص في تمويل وإدارة هذه المشاريع، ومدى نجاح هذه الشراكات في تحقيق أهداف الرؤية. يعتبر هذا التحليل مهماً لفهم كيفية تحول الاقتصاد السعودي من نموذج يعتمد بشكل كبير على الحكومة إلى نموذج يُشرك القطاع الخاص بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما يساهم في تقييم نجاح هذه الشراكات في تحقيق الفوائد الاقتصادية المستدامة.

4. دراسة تحديات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تعزيز الابتكار:

تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في الاقتصاد، لذا يهدف هذا الهدف الفرعي إلى دراسة مدى تأثير رؤية 2030 على دعم هذه الشركات وتسهيل حصولها على التمويل اللازم للنمو والابتكار. يتضمن هذا الهدف تحليل المبادرات الحكومية التي تم تنفيذها لتوفير التمويل، مثل إطلاق برامج التمويل المدعومة، ودور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تسعى الدراسة إلى تقييم مدى نجاح هذه الشركات في مواجهة التحديات المتعلقة بالتنافسية والابتكار في ظل بيئة أعمال متغيرة، وكيف يمكنها المساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة قدرتها على خلق فرص عمل جديدة.

5. تقييم دور الإصلاحات التنظيمية في تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد السعودي:

يهدف هذا الهدف الفرعي إلى تحليل مدى تأثير الإصلاحات التنظيمية التي تم إدخالها ضمن إطار رؤية 2030 على تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد السعودي، سواء من حيث جذب الاستثمارات أو تحسين ممارسات الأعمال. من خلال دراسة التغييرات التي أُدخلت على القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تأثير هذه الإصلاحات على تسهيل ممارسة الأعمال داخل المملكة، وزيادة القدرة التنافسية للشركات السعودية على المستوى الدولي. يُعد هذا الهدف مهماً لفهم مدى استجابة القطاع الخاص للإصلاحات التنظيمية، ومدى قدرته على الاستفادة منها لتحقيق النمو والتوسع خارج الحدود الوطنية (Rahman, 2020).

تساؤلات الدراسة:

✓ السؤال الرئيسي للدراسة:

- ما هو تأثير رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص السعودي، وكيف ساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني؟

✓ الأسئلة الفرعية:

1. كيف أثرت الإصلاحات الاقتصادية المطبقة ضمن إطار رؤية 2030 على تحفيز بيئة الاستثمار في القطاع

الخاص؟

2. ما هو دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بخلق فرص عمل وتعزيز التوظيف المحلي؟

3. ما مدى نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحقيق مشاريع التنمية الكبرى التي تدرج ضمن

رؤية 2030؟

4. ما هي التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل والنمو، وكيف أثرت رؤية

2030 على دعم هذه الشركات؟

5. كيف أثرت الإصلاحات التنظيمية والاقتصادية ضمن رؤية 2030 على تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد

السعودي؟

فروض الدراسة:

✓ الفرضية الرئيسية للدراسة:

- تساهم رؤية 2030 بشكل إيجابي في تطوير القطاع الخاص السعودي وتعزيز دوره في دفع عجلة الاقتصاد

الوطني وتنويع مصادر الدخل.

✓ الفرضيات الفرعية:

1. الإصلاحات الاقتصادية التي تم تبنيها ضمن رؤية 2030 قد أدت إلى تحفيز بيئة الاستثمار في القطاع الخاص

وزيادة جاذبية المملكة للمستثمرين المحليين والدوليين.

2. رؤية 2030 ساعدت القطاع الخاص في توفير فرص عمل جديدة وتعزيز توظيف المواطنين السعوديين في

مختلف القطاعات الاقتصادية.

3. الشراكات بين القطاعين العام والخاص قد نجحت في تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى التي تعزز من التنوع الاقتصادي وتحقيق أهداف رؤية 2030.

4. رؤية 2030 قد أسهمت في تحسين بيئة التمويل ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما ساعدها في النمو والابتكار.

5. الإصلاحات التنظيمية والاقتصادية التي أطلقت ضمن رؤية 2030 قد ساعدت في تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد السعودي وزيادة قدرة الشركات السعودية على المنافسة دولياً.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث.

تمثل المنطلقات النظرية الأساس الفكري الذي تعتمد عليه هذه الدراسة في تحليل أثر رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية ودوره في تعزيز الاقتصاد الوطني. تندرج هذه المنطلقات ضمن عدة محاور نظرية تشمل الاقتصاد الكلي، السياسات الاقتصادية، والتنمية المستدامة، وهي تساهم في إرساء الأساس العلمي والمنهجي للدراسة، بما يعزز من فهم السياقات الاقتصادية والاجتماعية لرؤية 2030 ودورها في تحقيق التنمية المتكاملة.

1. نظرية التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي:

ترتكز رؤية 2030 في جوهرها على مفهوم التنوع الاقتصادي، الذي يعد من أبرز النظريات الاقتصادية التي تتبناها الدول النامية والاقتصادات المعتمدة على مصدر دخل رئيسي، مثل النفط في حالة المملكة العربية السعودية. تفترض نظرية التنوع الاقتصادي أن الاقتصادات التي تعتمد على مصادر دخل محدودة أو غير متجددة، مثل النفط، قد تواجه أزمات اقتصادية على المدى الطويل، بسبب تقلبات الأسعار العالمية وتراجع الموارد الطبيعية. من هنا تأتي أهمية تنوع الاقتصاد السعودي من خلال تطوير قطاعات جديدة مثل الصناعة، الخدمات اللوجستية، الطاقة المتجددة، السياحة، والقطاع المالي، بهدف تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل (Bilal, 2024).

تعد هذه النظرية منطلقاً أساسياً لفهم رؤية 2030، حيث تسعى الرؤية إلى تحقيق تحول اقتصادي عميق ومستدام، من خلال تحفيز نمو القطاعات غير النفطية، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا، وتعزيز دور القطاع الخاص. وتعتبر هذه

الدراسة فرصة لتقييم مدى تحقيق رؤية 2030 لأهداف التنوع الاقتصادي، وتحديد مدى نجاح السياسات الحكومية في تحفيز نمو القطاعات البديلة (Mishrif، 2018).

2. نظريات الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية:

تنطلق هذه الدراسة أيضاً من نظريات الاقتصاد الكلي التي تركز على كيفية تفاعل الحكومة والقطاع الخاص في الاقتصاد من خلال السياسات المالية والنقدية والتشريعية. تتبنى رؤية 2030 نهجاً إصلاحياً شاملاً يشمل إعادة هيكلة النظام المالي وتعزيز الشفافية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في الميزانية الحكومية. وتعتمد الحكومة السعودية على عدد من الأدوات المالية مثل الخصخصة وتحرير السوق، بهدف تقليل التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

وفقاً لهذه النظريات، فإن السياسات الحكومية مثل تقليل القيود التنظيمية، وتطوير البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، تساهم في تحفيز القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية 2030. من هذا المنطلق، تقوم هذه الدراسة بتحليل فعالية هذه السياسات في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تطوير بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمارات (sdgs، 2024).

3. نظرية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

من بين المنطلقات النظرية الأخرى التي تعتمد عليها الدراسة هي نظرية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، والتي تعد جزءاً أساسياً من استراتيجية رؤية 2030. تعزز هذه النظرية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والتنمية الكبرى، مثل مشروع "نيوم"، الذي يعد من أكبر مشاريع الشراكة بين القطاعين في المملكة.

تفترض هذه النظرية أن الشراكات الفعالة بين القطاعين تساعد على تحقيق أهداف التنمية الوطنية من خلال توزيع المخاطر والموارد، حيث تتمكن الحكومة من الاستفادة من كفاءة ومرونة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، بينما يحقق القطاع الخاص أرباحاً من خلال استثماراته. تقوم الدراسة بتحليل مدى نجاح هذه الشراكات في تحقيق التنمية الاقتصادية، ودورها في تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد تنافسي ومستدام (Carbonara، 2023).

4. نظرية الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ودورها في الاقتصاد:

تستند الدراسة أيضاً إلى نظرية دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، والتي تعتبر محورياً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. تفترض هذه النظرية أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تعزيز الابتكار وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، مما يجعلها عنصراً حيوياً في أي اقتصاد مزدهر (Al-Haddad, 2019).

ضمن إطار رؤية 2030، تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد، وقد أطلقت الحكومة العديد من المبادرات لدعمها، مثل برامج التمويل المدعومة والتسهيلات الضريبية. تقوم الدراسة بتحليل تأثير هذه المبادرات على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكيفية تأثيرها على تحقيق الأهداف الاقتصادية للرؤية، خصوصاً فيما يتعلق بتوفير فرص العمل وتعزيز الابتكار في القطاعات غير النفطية (Mansour، 2019).

5. نظريات التنافسية العالمية والتنمية المستدامة:

تركز رؤية 2030 أيضاً على تعزيز التنافسية العالمية للمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال ورفع مستوى الكفاءة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وفقاً لنظريات التنافسية، فإن تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا، يعدان عوامل حاسمة لزيادة القدرة التنافسية لأي دولة.

تفترض هذه النظريات أن القدرة التنافسية لا تتعلق فقط بالقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، بل أيضاً بتطوير قطاع خاص قوي يعتمد على الابتكار والإنتاجية العالية. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى نجاح الإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي تم تنفيذها في إطار رؤية 2030 في تحسين ترتيب المملكة على مستوى التنافسية العالمية، وكيفية تأثير ذلك على نمو الاقتصاد المحلي وتعزيز دوره على الساحة الدولية (Islam، 2024).

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

المقدمة

إن أحد الأسس الأساسية التي بنيت عليها عملية البحث والتحليل هو الفصل الثاني من هذه الدراسة، والذي يحاول تقديم إطار نظري متكامل حول كيفية تأثير رؤية 2030 على نمو القطاع الخاص واستقرار الاقتصاد السعودي. وفي سياق هدفها الطموح المتمثل في تحقيق التحول الاقتصادي المستدام، يسلط هذا الفصل الضوء على الأفكار الرئيسية المتعلقة بالقطاع الخاص والتنمية الاقتصادية والتكتيكات التي تستخدمها المملكة العربية السعودية.

ولكي نفهم بشكل أفضل كيف تؤثر التغييرات الاستراتيجية في السياسات الاقتصادية على أداء القطاع الخاص، يبدأ الفصل بتحديد الأطر النظرية التي تستند إليها الدراسة. ويتم ذلك من خلال مراجعة النظريات الاقتصادية والإدارية ذات الصلة، مثل نظريات النمو الاقتصادي، والقدرة التنافسية، وريادة الأعمال. كما سيتم فحص المتغيرات الأساسية للدراسة، بما في ذلك المتغيرات المستقلة مثل سياسات دعم القطاع الخاص، ومبادرات الخصخصة، ومرافق الاستثمار، فضلاً عن المتغيرات التابعة مثل فرص العمل، ومعدلات النمو الاقتصادي، وحصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

كما يقدم هذا الفصل تحليلاً شاملاً للبحوث السابقة حول العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والقطاع الخاص، مع التركيز على الدراسات التي نظرت في كيفية تأثير سياسات التنمية على أداء الشركات، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز بيئة الأعمال التنافسية. ومن أجل تقديم توصيات أكثر دقة تتوافق مع الواقع السعودي، سيتم أيضاً فحص الدراسات التي فحصت تجارب دول أخرى في توسيع القطاع الخاص.

من خلال فحص الأدبيات التي تناولت الحواجز التي يمكن أن تمنع تحقيق الأهداف الطموحة للرؤية، مثل قضايا التمويل والبيروقراطية ومدى تأهيل القوى العاملة المحلية لتلبية متطلبات سوق العمل المعاصرة، سيتم أيضاً مناقشة الفرص والتحديات التي يواجهها القطاع الخاص في المملكة في ضوء رؤية 2030.

من خلال الجمع بين الأسس النظرية والنتائج التجريبية من البحوث السابقة، يسعى هذا الفصل في نهاية المطاف إلى إنشاء مجموعة قوية من المعرفة التي تساعد في فهم العلاقة بين رؤية 2030 ونمو القطاع الخاص. ويساعد هذا في توفير إطار شامل لتحليل البيانات في الفصول اللاحقة وإنتاج استنتاجات دقيقة وجديرة بالثقة بشأن تأثيرات الرؤية على الاقتصاد السعودي.

متغيرات الدراسة

يوضح كيف تسهم رؤية 2030 في إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي، من خلال تعزيز ثقة المستثمرين، وجذب الشركات العالمية، وتمكين المشروعات الصغيرة، وهي جميعها عوامل تدعم تحقيق التنمية المستدامة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. العلاقة بين رؤية 2030 وتأثيرها على بعض الجوانب الاقتصادية والاستثمارية في المملكة العربية السعودية، حيث يظهر "دور رؤية 2030" كمتغير تابع يؤثر بشكل مباشر على ثلاث متغيرات مستقلة، وهي: "ثقة المستثمرين"، و"جذب الشركات العالمية"، و"دعم المشروعات الصغيرة".

❖ أولاً: تأثير رؤية 2030 على ثقة المستثمرين

تسعى رؤية 2030 إلى تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة، من خلال تعزيز الشفافية، وتطوير التشريعات الاقتصادية، وتبني سياسات تدعم الاستقرار المالي والاقتصادي. هذه العوامل مجتمعة تسهم في رفع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، حيث توفر لهم بيئة أعمال أكثر أماناً واستدامة، مما يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات إلى السوق السعودي.

❖ ثانياً: دور رؤية 2030 في جذب الشركات العالمية

ضمن خططها الطموحة، تركز رؤية 2030 على جعل المملكة وجهة استثمارية رائدة على المستوى العالمي. ويتم تحقيق ذلك من خلال تقديم حوافز اقتصادية، وإزالة العوائق البيروقراطية، وتطوير بنية تحتية حديثة تدعم الاستثمارات الأجنبية. إضافة إلى ذلك، تشجع المملكة الشركات العالمية على الدخول إلى السوق السعودي من خلال إبرام شراكات استراتيجية، ودعم القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة.

❖ ثالثاً: دعم المشروعات الصغيرة وتنميتها

تولي رؤية 2030 اهتماماً خاصاً بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتوظيف. وتشمل المبادرات الداعمة لهذه المشروعات تقديم التسهيلات التمويلية، وتوفير برامج التدريب والتأهيل لرواد الأعمال، وتقديم الحوافز الضريبية والتشريعية التي تعزز من تنافسية هذه المشروعات في السوق.

❖ رابعاً: المتغير المستقل الآخر

يشير الرسم إلى وجود متغير مستقل آخر لم يتم تحديده، مما يفتح المجال للنظر في عوامل أخرى قد يكون لها تأثير على المتغيرات التابعة. قد يكون هذا المتغير مرتبطاً بالسياسات الحكومية الأخرى، أو العوامل الخارجية مثل الأوضاع الاقتصادية العالمية، أو التطورات التكنولوجية، والتي قد تؤثر على البيئة الاستثمارية بشكل عام.

الدراسات السابقة

لدى المملكة العربية السعودية استراتيجية اجتماعية واقتصادية تسمى رؤية 2030 تهدف إلى تنويع اقتصاد البلاد وتحفيز عدد من التحسينات في قطاعاتها الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الرعاية الصحية. يُعرف الإجماع العالمي بين الدول القومية على إنشاء مجتمع مستدام ومرغوب فيه ومتربط بشكل متزايد باسم التنمية المستدامة 2030. أكدت الحكومة السعودية على رؤية 2030 لتحسين صحة السكان وأكدت الهيئة العالمية أن التنمية المستدامة 2030 ستساهم في "حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار". في ضوء رؤية 2030 وSD، تدرس هذه المقالة قدرة الدولة على تنشيط قطاع الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية. تضمنت منهجية هذه الدراسة استخدام مناهج تحليل البيانات الموضوعية ومراجعات النطاق. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 يعتمد على تنفيذ رؤية 2030. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أعادت الحكومة توجيه خططها وبرامجها وسياساتها الوطنية لتتوافق مع أهداف التنمية العالمية ومؤشراتها وأهدافها. ويُعد الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة 2030 العنصر الأساسي للتقدم الصحي. ولدعم أهداف وأغراض رؤية 2030 ورؤية 2030، لا بد من تنفيذ إصلاحات حكيمة. ومن أجل تنشيط نظام الرعاية الصحية السعودي وتعزيز الصحة العامة، ستساهم هذه الإجراءات في تعزيز قدرة الدولة والحوكمة. ونظراً لاعتراف الأمم المتحدة بـ "الحق في التنمية"، فإن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تدعو الدولة إلى اتباع نهج جديد للنمو. ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب على الدولة تهيئة الظروف اللازمة لدعم القدرة. كما يجب عليها تعزيز تقديم الخدمات من خلال تعزيز التنسيق والتعاون بين مقدمي الخدمات والتفاعلات بين المجموعات من أجل تحقيق أدوار ووظائف إيجابية في الحفاظ على شؤون الدولة. وهذا من شأنه في نهاية المطاف أن يزيد من قدرة الدولة على تنشيط نظام الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية (Redwanur Rahman, 2021).

تعتمد استراتيجية النمو في المملكة العربية السعودية على عدد من العناصر المدرة للدخل، بما في ذلك تعزيز الاستثمارات غير النفطية، والإنتاج، والتصنيع التصديرية. يساعد الاستثمار في المقام الأول على تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة، مع توقع أن مشاركة القطاع الخاص ستزيد من الإنتاجية في جميع المجالات. بالإضافة إلى رفع القيمة المضافة لقطاع النفط، فإن مستويات إنتاجية الشركات الأعلى هذه سترفع معدل النمو السنوي إلى 5.2٪. لقد اتخذت المملكة العربية السعودية العديد من التدابير لتحرير اقتصادها من تأثير النفط، وقد تم تناول هذا في دراسات سابقة حول عوامل النمو في المملكة العربية السعودية حتى عام 2014. ومع ذلك، يجب تطوير نموذج قياسي

اقتصادي يوضح دخل البدائل النفطية من أجل إضافة قيمة إلى الاقتصاد السعودي بسبب الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على عائدات النفط، وخاصة في السنوات التي تلت انخفاض أسعار النفط. تستخدم هذه الدراسة المربعات الصغرى المرجحة لتحليل متغيرات النمو المختلفة بمجرد استبعاد عائدات النفط (Thebes Academy, 2018).

إن خطة التنمية الاقتصادية للمملكة المذكورة في رؤية 2030. كما تم تضمين البرامج التنفيذية في هدف 2030 من أجل التأثير بشكل كبير على التنفيذ وضمان تحقيق هدف المملكة العربية السعودية 2030 بالكامل. يهدف برنامج التحول الوطني إلى معالجة القضايا الاقتصادية والتنموية التي تواجهها المؤسسات الحكومية مع تحقيق الأهداف النبيلة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030. إن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 طموحة وشاملة. سينتج عن خطة تحقيق رؤية 2030 مستقبل أفضل وأكثر إشراقاً للأمة وسكانها. يتطلب العالم الحديث نمو رأس المال البشري، ومن أجل صقل المهارات البشرية، يجب تعزيز هذا المكون بعناية. بدأت المملكة العربية السعودية برنامجاً شاملاً من شأنه أن يلبى احتياجات المواهب البشرية ويساعد الناس في الوصول إلى الفرص التي تتطلب قدرات إضافية (Khan, 2020).

يتعين على المملكة العربية السعودية أن تعطي الأولوية لتوسيع قطاعها الخاص في محاولة لتنويع اقتصادها والابتعاد عن هيمنة النفط. وبما أن صناعة النفط تسيطر حالياً على غالبية الاقتصاد، فإن مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي ضئيلة. تبذل هذه الدراسة جهداً لتقييم كيفية مساهمة التنمية المالية في توسع القطاع الخاص. يعد تقييم هذه العلاقة أمراً بالغ الأهمية لأنه من المرجح أن يتم جذب الموارد المالية إلى قطاع النفط المهيمن، مما سيؤثر سلباً على القطاع الخاص. تخضع البيانات من عام 1985 إلى عام 2018 لمنهج التكامل المشترك لجوهانسن. وفقاً لنتائج الدراسة، فإن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص يرتبط سلباً بمعروض النقود، وارتباط إيجابي بالائتمان المصرفي للقطاع الخاص، ولا توجد علاقة واضحة مع القيمة السوقية للأسهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإنفاق الحكومي والاستثمار والانفتاح التجاري يرتبطان بشكل إيجابي وهام بنمو القطاع الخاص. لذلك، تقترح الدراسة تعزيز خدمات القطاع المالي بشكل أكبر. وبالإضافة إلى النمط الحالي للإنفاق الحكومي، ينبغي أن يستمر تحرير التجارة والاستثمار للسماح للقطاع الخاص بالمساهمة بشكل كبير في التوسع الاقتصادي للبلاد. وهذه الدراسة غير عادية حيث لم تكن هناك أي أبحاث سابقة حول العوامل المالية وعوامل النمو في القطاع الخاص (Haque, 2020).

تهدف ورقة (Guendouz, 2020) إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية التي تؤثر على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن البحث وتقييم التكتيكات المستخدمة لتنويع اقتصاد البلاد وتقييم درجة النجاح

التي تحققت خارج صادرات النفط. تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد في هذه الدراسة التجريبية لفحص تنوع الاقتصاد السعودي من عام 1991 إلى عام 2016. وفقًا للنتائج، هناك علاقة مباشرة بين مؤشر التنوع الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وحصة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تأتي من الاستثمار الأجنبي المباشر. كان هناك ارتباط سلبي بين التنوع ونسبة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي (NOGDP/GDP)، ونسبة مساهمة الإيرادات الحكومية غير النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية (NOGOV)، ومساهمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (PRIV). نعتقد أن النتائج قد تقدم مقياسًا يمكن لصناع السياسات الاستفادة منه لإعداد التدابير المطلوبة لتقييم المستوى المطلوب من التنوع الاقتصادي كركيزة من ركائز رؤية 2030 وضمان اقتصاد قوي ومستدام.

قبل أربع سنوات، تبنت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 في محاولة لتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط. وعلى الرغم من تنفيذ بعض الإصلاحات المهمة منذ ذلك الحين، لا يزال يتعين التغلب على العديد من العقبات إذا كانت الرؤية ستغير الاقتصاد والمجتمع بشكل فعال. وبالتالي، فإن الغرض من هذا المقال هو تقييم تنفيذ رؤية السعودية 2030 والصعوبات والتداعيات الإقليمية والمحلية. ويسلط الضوء على عدد من المشاكل التي قد يكون لها تأثير ضار على كيفية تنفيذ الرؤية، بما في ذلك كيفية تأثير الرؤية على العقد الاجتماعي. قد يطالب الناس بالتعويض في شكل مزايا سياسية إذا تم كسر العقد الاجتماعي دون تغيير الاقتصاد بشكل فعال، مما يعرض استقرار وحكم المملكة العربية السعودية للخطر (Bystrica, 2020).

الهدف من دراسة (Sarwar, 2021) هو دراسة كيفية تأثير اقتصاد المملكة العربية السعودية بالتطبيق الأخير لضريبة القيمة المضافة ورؤية 2030. وللتحقق من ذلك، تم تضمين العوامل المهمة للتنمية الاقتصادية - مثل العمالة ورأس المال وأسعار النفط والتنمية المالية والانفتاح التجاري - في البحث للنظر في كيفية تأثير التحول الاقتصادي على مساهمات هذه العوامل في النمو الاقتصادي. وفقًا لنموذج تصحيح خطأ المتجه (VEC)، فإن العمالة لها تأثير سلبي بعد ضريبة القيمة المضافة، لكن هذا التحول يجعل تأثير رأس المال والتنمية المالية كبيرًا. بالنسبة للصدمات الإيجابية والسلبية، تكون معاملات أسعار النفط سلبية وكبيرة. يتم الإبلاغ عن نتائج غير متوقعة من خلال الانفتاح التجاري والتنمية المالية؛ أظهرت الصدمات الإيجابية معاملات سلبية. ومع ذلك، فإن الانفتاح التجاري لديه معامل كبير وإيجابي بعد رؤية 2030. تشمل الآثار المترتبة على السياسة مراجعة لوائح التصدير / الاستيراد وتنويع الصادرات وإعادة تشغيل آلية التمويل الخاص.

الغرض من دراسة (Aziz, 2023) هو التحقيق والفحص النقدي لكيفية مساهمة الحوكمة في النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية وتأثيرها عليه وتعديله. ومن خلال استخدام ARDL وتقنيات القياس الاقتصادي الديناميكية المحاكية ARDL، تسلط الدراسة الضوء أيضًا على أهمية تدابير الحوكمة قبل وبعد رؤية 2030. وعلى النقيض من الأدبيات المنشورة حاليًا، وثقت التقديرات التجريبية علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي وفعالية الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، أكدت النتائج التأثيرات المهمة والمفيدة لسيادة القانون والمساءلة والوقاية من الفساد. وعلاوة على ذلك، أظهرت نتائج ما بعد رؤية 2030 أن البعد المؤسسي للحوكمة له معاملات مهمة وإيجابية، ولكن يجب معالجة الاستقرار السياسي وفعالية الحوكمة إذا كانت المملكة العربية السعودية تريد تحقيق نمو اقتصادي مستدام. واستجابة لتوصيات السياسة، تمنح هذه الدراسة الإدارة القدرة على مراقبة التكتيكات الحالية واتخاذ القرارات لاحقًا. لا تزال العلاقة بين سعر النفط الخام والاستثمار الخاص موضوعًا مثيرًا للجدل، على الرغم من النطاق الواسع من الأبحاث النظرية والتجريبية. من خلال إضفاء الطابع الداخلي على الاستثمار في القطاع العام، والادخار الإجمالي، وتنمية القطاع المالي، والنمو الاقتصادي، والعولمة الاقتصادية كمحددات مهمة إضافية في نموذج الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية من عام 1980 إلى عام 2016، تهدف هذه الورقة إلى شرح طبيعة هذه العلاقة. إن التحقق مما إذا كان قطاع التنمية المالية والاستثمار الحكومي "يزاحمان" أو "يزاحمان" الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية هو هدف آخر لهذا الإطار. في حين تساعد عوامل أخرى في تحفيز الاستثمار الخاص، تشير النتائج التجريبية إلى أن الاستثمار الحكومي له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص المحلي. كما نقيس أن سعر النفط الخام له تأثير إيجابي وملاموس على الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية. من منظور سياسي، يوصي التقرير بأن تكثف المملكة العربية السعودية جهودها للاستفادة الكاملة من جميع مواردها الطبيعية وغيرها غير المستغلة. ولكي تنجح استراتيجية التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في زيادة الاستثمار وتنويع اقتصادها بحيث لا يعتمد على النفط وخلق فرص العمل في القطاع الخاص، يتعين على وزير المالية أن يعمل على تحديث البنية التحتية (Abid, 2020).

البنية التحتية عالية الجودة في المملكة العربية السعودية. كما تقدم وصفًا تفصيليًا لتأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد القائم على النفط. وقد دارت مناقشة حول أهداف رؤية 2030 فيما يتعلق بانتقال المملكة العربية السعودية من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد غير قائم على النفط. كما دارت مناقشة حول نماذج البنية التحتية عالية الجودة للنمو الاقتصادي. وتناقش هذه المقالة بالتفصيل الركائز الثلاث - الاعتماد والقياس ومعايير النمو الاقتصادي - مع الإشارة إلى المملكة العربية السعودية. وقد تم شرح كيف ساهمت المنظمات العليا الحالية - الهيئة

السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والمركز الوطني للقياس والمعايرة، والمركز السعودي للاعتماد - في تطوير المملكة العربية السعودية. إن تعزيز الكفاءات العليا، وإنشاء معايير أولية وثانوية جديدة، وزراعة ثقافة بحث وتطوير قوية، وزيادة الوعي بتحسين الجودة هي المتطلبات الأساسية لتعزيز تحسين الجودة في المملكة العربية السعودية (Kumar, 2022).

الغرض من أهداف التنمية المستدامة هو تحقيقها ككل متماسك. ومع ذلك، نشأت ضرورة تحديد أهداف التنمية المستدامة والسعي لتحقيقها وفقًا لمتطلباتها التنموية المحددة بسبب الترابطات المهمة (التآزر والمقايضات) بينها، وخاصة في الاقتصادات النامية. وكبديل للرفاهة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، تهدف الدراسة إلى فحص العلاقة تجريبيًا بين عدد قليل من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، ننظر في كيفية مساهمة التعليم والتدريب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030، التي تؤكد على اقتصاد المعرفة. يتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد في هذه الدراسة للتحقيق في العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات أهداف التنمية المستدامة. تشير النتائج إلى أنه في حين يبدو أن الفقر والجوع والصحة مرتبطة سلبًا بنمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن المساواة بين الجنسين / تمكين المرأة والتعليم والتدريب وانبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري والتوظيف اللائق مرتبطة بشكل إيجابي وهام بنمو الناتج المحلي الإجمالي. وبحسب البحث، فإن التدريب والتعليم يمكن أن يعززا الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والصحية والاقتصادية دون التضحية بالأهداف البيئية. ومن أجل تعظيم التآزر والحد من التنازلات بين أهداف التنمية المستدامة، يتعين على الحكومة السعودية زيادة استثماراتها في التعليم والتدريب. وهذا من شأنه أن يدعم خلق فرص العمل على المدى الطويل، وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي من خلال التكنولوجيا، وتسريع التوسع الاقتصادي (Singh, 2022).

تهدف دراسة (Alzahrani, 2020) إلى معرفة كيفية دعم القطاع المصرفي السعودي للتوسع الاقتصادي في سياق رؤية 2030. ومن بين الفئات المستهدفة للدراسة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للمملكة العربية السعودية من عام 2009 إلى عام 2018 ونقاط إدخال البيانات لجميع الودائع والمطلوبات السائلة والأصول التي تحتفظ بها المؤسسات المصرفية. كان هناك 26 بنكًا تجاريًا سعوديًّا يعمل في عام 2017 (25 نشطًا و1 مرخص). يتحقق الهدف الرئيسي للدراسة من خلال جمع واستخدام البيانات الثانوية من المصادر المنشورة. تم فحص البيانات المجمعة للتأكد من دقتها واتساقها في البحث. يتم تحليل البيانات باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات الكمية في SPSS، بما في ذلك تحليل التباين

وارتباط بيرسون. أظهرت نتائج الدراسة أن المتغير المستقل للقطاع المصرفي السعودي (الأصول والودائع والمطلوبات السائلة) والمتغير التابع للتنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي) كانا مرتبطين سلبًا. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك ارتباط إيجابي مرتفع بين المتغيرات المستقلة للقطاع المصرفي السعودي. وأظهرت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي رفض الفرضية الأولى وقبول الفرضية الثانية ورفض الفرضية الثالثة، كما تبين أنه على الرغم من توسع الناتج المحلي الإجمالي منذ تطبيق رؤية السعودية 2030 في عام 2016، إلا أن نسبة القطاع المصرفي السعودي في الناتج المحلي الإجمالي قد زادت أيضًا.

إن المملكة العربية السعودية هي إحدى الدول التي تنتج الكثير من النفط. ومع ذلك، فقد انخفضت أسعار النفط العالمية في غضون بضعة سنوات بعد ارتفاعها، مما تسبب في هبوط المملكة العربية السعودية إلى ما دون الولايات المتحدة. ثم أنشأت الحكومة السعودية الرؤية العربية 2030 استجابة للتباطؤ الاقتصادي الناجم عن أسعار النفط المتقلبة. إن تنويع الاقتصاد أو تقليل اعتماد المملكة العربية السعودية على إنتاج النفط هي أهداف الرؤية العربية 2030. والهدف من هذه الدراسة هو تقييم جهود المملكة العربية السعودية لتنفيذ الرؤية العربية 2030. وتتعلق هذه المشكلة في الغالب بالأنشطة المخطط لها والمخطط لها. تدرس هذه الدراسة جهود المملكة العربية السعودية لتنفيذ رؤية السعودية 2030 باستخدام مفهوم المصلحة الوطنية. تم استخدام طريقة نوعية مقترنة بمنهج الأدب ودراسة الحالة لإجراء هذه الدراسة. تم استخدام المقالات والمجلات والأخبار من وسائل الإعلام لجمع البيانات الأولية والثانوية. وبحسب نتائج الدراسة، بدأت جهود المملكة العربية السعودية بوضع لوائح جديدة أكثر تساهلاً وعدد من مشاريع البنية التحتية التي تساعد في تنويع اقتصاد البلاد. وتحاول المملكة العربية السعودية توسيع اقتصادها من خلال التركيز على صناعات أخرى غير النفط والغاز. ويلعب ولي العهد محمد بن سلمان دوراً هاماً في تحديد سياسة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ولا تزال الجهود واضحة بعدة طرق، بما في ذلك ارتفاع استثمارات المملكة العربية السعودية في عدد من الدول والاتجاهات المتغيرة في التنمية الاقتصادية للقطاع غير النفطي والغازي (Fardien Faiz Syaputra, 2023).

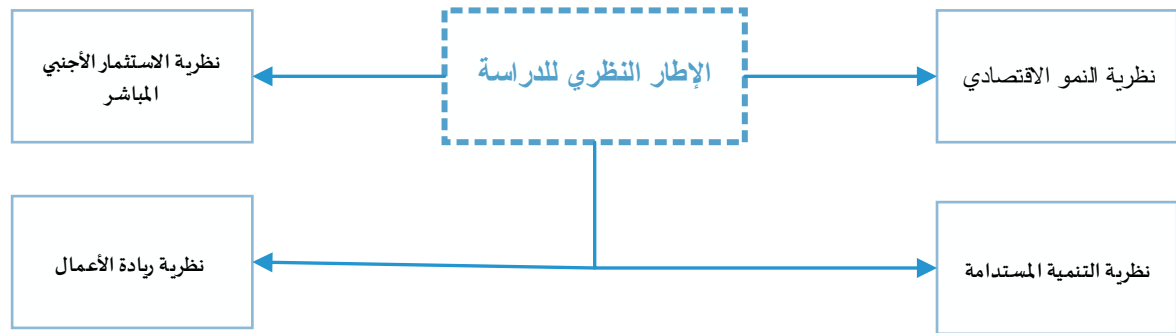
منذ عام 1970، وضعت الأهداف الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية تأكيداً قوياً على التنمية البشرية والاقتصادية، لكن الأمة فشلت في الوصول إلى معدل نمو مستدام. يتم فحص أهم الجوانب الحكومية للنمو الاقتصادي والبشري للمملكة العربية السعودية في هذه الدراسة. الهدف من هذا البحث هو مساعدة صناع القرار في تحقيق والحفاظ على نتائج خطط التنمية الخاصة بالبلاد، مثل رؤية 2030. لمعالجة قضايا البحث التالية، تستخدم

الدراسة تحليل الانحدار المكعب مع البيانات التي تم جمعها في المملكة العربية السعودية بين عامي 1996 و2017: هل التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية - أي نموها والتنمية البشرية - لها صلة بممارسات الحكم الرشيد؟ ما هي جوانب الحكم الرشيد الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية؟ تتوافق النتائج مع مجموعة الأبحاث حول المملكة العربية السعودية والدول النامية الأخرى، مما يشير إلى أنه من أجل إنشاء نظام حكم فعال وكفء والحفاظ عليه، يجب على الحكومة السعودية زيادة فعالية الحكومة والحد من الفساد ورفع مستويات المساءلة (Albassam, 2021).

لقد تم تحديد موارد الطاقة المتجددة والمستدامة مؤخرًا باعتبارها مكونًا أساسيًا للاقتصاد العالمي المستقر، وخاصة في الدول الغنية مثل المملكة العربية السعودية. وقد أثبتت الطاقة المتجددة والمستدامة أنها بديل موثوق به وواعد للهيدروكربونات العادية كمصدر للطاقة في مجموعة متنوعة من التطبيقات التقنية. المملكة العربية السعودية هي دولة ديناميكية تشهد نموًا سكانيًا هائلًا، مما أدى إلى زيادة كبيرة في استخدام الطاقة. وبالتالي، وبفضل قدراتها المالية القوية، استثمرت المملكة العربية السعودية مليارات الدولارات لإنشاء مشاريع ضخمة للطاقة المتجددة والمستدامة في العديد من المواقع في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، ووفقًا لرؤية السعودية 2030، تحاول هذه الدراسة فحص الحالة الحالية والتنمية والإمكانات والموارد وأداء الاستدامة وآفاق تقنيات الطاقة المتجددة والمستدامة في المملكة العربية السعودية. وقد أجريت مراجعة لموارد الطاقة المتجددة والمستدامة، بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية. على سبيل المثال، ثبت منذ أكثر من 50 عامًا أن الطاقة الشمسية هي واحدة من مصادر الطاقة المتجددة والمستدامة الكافية مع ثروة من التقدم التكنولوجي في توليد الطاقة. إن الاستفادة من موارد RnSE تساعد الاقتصاد الوطني السعودي على أن يصبح أقل اعتمادًا على الغاز الطبيعي والنفط مع إدخال RnSE من مصادر مستدامة ونظيفة. كما دارت مناقشات حول نقص الكهرباء والصعوبات في تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في المستقبل القريب. ووفقًا للنتائج، فإن بعض تقنيات RnSE غير مستغلة حاليًا ويمكن أن تكون حاسمة لتطوير RnSE في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، تم اكتشاف أنه يجب فحص إمكانات الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية وطاقة الرياح البحرية. بالإضافة إلى ذلك، من أجل ضمان فعالية تطبيقات RnSE نحو الرخاء الطويل الأجل وحجز الطاقة في المملكة العربية السعودية، تهدف هذه المراجعة إلى تقديم فهم شامل للتطبيقات المحتملة لتقنيات RnSE لإنشاء سياسة طاقة سليمة لتحقيق أمن الطاقة وخفض التكاليف. تم تضمين العديد من الاقتراحات لاستخدام موارد RnSE هذه في ختام هذا العمل (Amran, 2020).

وبما أن رؤية السعودية 2030 تهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 65% بحلول عام 2030، فإنها تقدم إطاراً شاملاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة، وتؤكد بقوة على الدور الذي يلعبه تنمية القطاع الخاص في تنويع الموارد الاقتصادية والأسواق. ويتم تقديم برنامج لتطوير القطاع المالي يتضمن عددًا من الأهداف والمبادرات كجزء من رؤية السعودية 2030، مما يمكن المؤسسات المالية ويشجعها على المشاركة في تنمية القطاع الخاص. وتبحث هذه المقالة في مساهمة تنمية القطاع المالي في النمو الاقتصادي في القطاع الخاص. وباستخدام بيانات تمتد لنحو 50 عامًا، نجري دراسة تكامل متعدد المتغيرات ضمن دالة إنتاج طويلة الأجل. ومن أهم استنتاجاتنا حول التنمية المالية أن زيادة قدرها 1% ترفع حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.1%. وهذه النتيجة مستقلة عما إذا كان نمو المعروض النقدي الواسع أو حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص يستخدم لقياس التقدم المالي. ومن هذا المنطلق، تقدم الدراسة منظوراً بالغ الأهمية يساعد في صياغة السياسات ويؤكد على أهمية مساهمة الوسطاء الماليين في نمو القطاع الخاص، فضلاً عن تطوير سوق العمل وسوق رأس المال. وعلاوة على ذلك، أنتجت هذه الدراسة منظورين إضافيين يساعدان في صياغة السياسات: أن التنمية المالية لها تأثير إيجابي طويل الأمد على نمو القطاع الخاص، وأن القطاع المالي في المملكة يجب أن يخضع لمزيد من التطوير لتعزيز التوسع الاقتصادي. ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الرؤى المقترحة تتوافق مع أهداف برنامج تطوير القطاع المالي في المملكة (Hasanov, 2024).

الإطار النظري



رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة

وبالإضافة إلى استعراض أهم المفاهيم ذات الصلة، مثل التنمية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، وتمكين المشاريع الصغيرة، يركز هذا الإطار النظري على تحليل كيفية تأثير رؤية 2030 على نمو القطاع الخاص ودوره في الاقتصاد السعودي. كما يدرس النظريات الإدارية والاقتصادية التي تفسر هذه العلاقة. ومن خلال زيادة دور القطاع الخاص، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز مناخ الأعمال، تعد رؤية 2030 خطة استراتيجية تسعى إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط. وتدعو الخطة إلى تغييرات تشريعية واقتصادية للمساعدة في تعزيز مناخ تنافسي يجذب الشركات المحلية والأجنبية للتوسع والاستثمار في المملكة. والقطاع الخاص ضروري لتحقيق التقدم الاقتصادي لأنه يعزز الناتج المحلي الإجمالي، ويولد فرص العمل، ويعزز الابتكار. ويمكن تحقيق أحد الأهداف الأساسية لرؤية 2030، التنويع الاقتصادي والنمو المستدام، من خلال مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Alhamad, 2024).

✓ نظرية النمو الاقتصادي

تعتبر نظرية النمو الاقتصادي من أهم النظريات التي تفسر كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الاستثمار والإنتاجية. ووفقاً لهذه الفكرة فإن استثمار القطاع الخاص يعزز معدلات النمو الاقتصادي، وخاصة عندما يخلق مناخاً ملائماً للأعمال التجارية، كما تهدف رؤية 2030 إلى القيام بذلك من خلال تعزيز القوانين وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي (Chivvis, 2024).

✓ نظرية التنمية المستدامة

إن أساس هذه الفلسفة هو إيجاد التوازن بين الاستدامة الاجتماعية والبيئية والتقدم الاقتصادي. ويتم تنفيذ السياسات التي تشجع التنمية المستدامة، مثل التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وتمكين المشاريع الصغيرة، وتعزيز الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، لدعم القطاع الخاص في إطار رؤية 2030 (Shayan, 2022).

✓ نظرية ريادة الأعمال

تفسر هذه الفكرة أهمية ريادة الأعمال في تعزيز التوسع الاقتصادي وتوليد فرص العمل. وتزداد مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي نتيجة لمواءمة هذه النظرية مع رؤية 2030، التي تؤكد على تمكين رواد الأعمال، وتشجيع الابتكار، وتقديم التمويل والبنية الأساسية للمبادرات الجديدة (Yusuf, 2016).

✓ نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً لهذه الفرضية، فإن استقرار الاقتصاد، وتوافر إمكانيات الاستثمار، وسهولة الإجراءات القانونية، من بين العناصر التي تؤثر على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن خلال تعزيز مناخ الأعمال، وتقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب، وبناء البنية الأساسية اللازمة، تضع رؤية 2030 مبادئ النظرية موضع التنفيذ وتعزز مكانة المملكة كوجهة استثمارية دولية رئيسية (Bertrand, 2024).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة

هذا الفصل الذي يحدد الإطار المنهجي المستخدم لتحقيق أهداف الدراسة ويبحث في كيفية تأثير رؤية 2030 على نمو القطاع الخاص ومساهمته في الاقتصاد السعودي، هو أحد الفصول الأساسية في البحث. من خلال اختيار أساليب البحث المناسبة، ومعرفة الخطوات المتخذة لجمع وتحليل البيانات، وضمان دقة وموثوقية النتائج المستخرجة، تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية صارمة لضمان الموضوعية والدقة في النتائج.

سيتم وصف منهجية البحث في الدراسة - سواء كانت كمية أو نوعية أو مزيج من الاثنين - في هذا الفصل. يتم تحديد النهج المستخدم من خلال أهداف وطبيعة تحدي البحث. من أجل ضمان أن تعكس العينة بدقة قضية البحث، سيتم أيضًا وصف مجتمع الدراسة - القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية - جنبًا إلى جنب مع ميزات العينة التي تمثل هذا المجتمع وعملية الاختيار.

وبالإضافة إلى فحص البيانات الثانوية من التقارير الاقتصادية الرسمية، يتناول هذا الفصل أيضًا أدوات البحث المستخدمة لجمع البيانات، مثل المسوحات الموجهة للمستثمرين وأصحاب الأعمال أو المقابلات مع الخبراء الاقتصاديين وصناع القرار. ومن أجل تقييم فرضيات الدراسة واستخلاص نتائج تعكس بدقة نطاق تأثير رؤية 2030 على القطاع الخاص، سيتم أيضًا فحص الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات - مثل الاختبارات الإحصائية الوصفية والاستدلالية.

يتناول الفصل أيضًا الأساليب المستخدمة لضمان صحة البيانات وموثوقيتها، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان دقة النتائج وغياب التحيز أو الأخطاء المنهجية. كما سيتم فحص المبادئ التوجيهية الأخلاقية التي تم اتباعها أثناء الدراسة، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق المشاركين والسرية والانفتاح.

جنبًا إلى جنب مع كيفية تطبيق النتائج لمعالجة أسئلة البحث وتقييم الفرضيات. ويشكل هذا الفصل الأساس العلمي والعملية لتحليل الدراسة لتأثيرات رؤية 2030 على القطاع الخاص، مما يساعد في التوصل إلى مقترحات دقيقة تدعم خطط التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

المنهجية وطرق البحث

في إطار هذه الدراسة التي تبحث في أثر رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص ودوره في تعزيز الاقتصاد السعودي، تم اختيار المنهجية الكمية كأسلوب بحثي أساسي. تعتبر هذه المنهجية من بين الأساليب الأكثر دقة وموضوعية في مجال البحث العلمي، حيث تعتمد على تحليل البيانات الرقمية والكمية لاستخلاص استنتاجات دقيقة حول الظواهر الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف الدراسة من خلال هذه المنهجية إلى تحليل تأثير رؤية 2030 على القطاعات المختلفة للقطاع الخاص، وفهم العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

1. مفهوم المنهجية الكمية وأهميتها في الدراسة:

المنهجية الكمية تعتمد على جمع وتحليل البيانات الرقمية من مصادر مختلفة من أجل قياس المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالقطاع الخاص في المملكة. هذه البيانات تشمل معدلات النمو الاقتصادي، نسب التوظيف، حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس أداء القطاع الخاص. تعد المنهجية الكمية مهمة في هذا السياق لأنها تتيح تقديم رؤية دقيقة تستند إلى حقائق رقمية موضوعية، بعيداً عن الانطباعات الشخصية أو الافتراضات النظرية. كما تسمح بتحليل العلاقة بين المتغيرات وتحديد مدى تأثير كل متغير على الآخر. تهدف الدراسة إلى الإجابة على تساؤلات مثل: هل أسهمت السياسات الاقتصادية لرؤية 2030 في زيادة الاستثمارات في القطاع الخاص؟ هل تحسنت بيئة العمل نتيجة الإصلاحات التشريعية؟ وهل ساعدت الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة؟ الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب تحليلاً دقيقاً ومفصلاً للبيانات الكمية المرتبطة بكل جانب من جوانب الدراسة، ما يجعل اختيار المنهج الكمي هو الأنسب لهذا النوع من الأبحاث.

2. أدوات جمع البيانات الكمية:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، سيتم الاعتماد على عدة أدوات لجمع البيانات. أولاً، سيتم استخدام البيانات الثانوية التي تجمع من مصادر رسمية مثل التقارير والإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في السعودية، وتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. هذه البيانات تشمل معلومات حول الأداء الاقتصادي العام، بما في ذلك نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات النمو في قطاعات محددة مثل الصناعة والخدمات.

إضافة إلى ذلك، سيتم جمع بيانات أولية من خلال استبانات واستطلاعات رأي موجهة إلى رواد الأعمال وأصحاب الشركات في القطاع الخاص. هذه الاستبانات ستضمن أسئلة تهدف إلى قياس تأثير السياسات الحكومية على بيئة العمل، وتحديد التحديات التي تواجه الشركات الخاصة في ظل رؤية 2030. ستضمن الاستبانات أيضاً مقاييس مثل درجة رضا المستثمرين عن السياسات الجديدة، وتأثير الإصلاحات على قدراتهم التنافسية.

تعتبر الاستبانات أداة فعالة لجمع البيانات الكمية لأنها توفر معلومات مباشرة من المشاركين في السوق، وتعكس وجهات نظرهم وتجاربهم الفعلية مع السياسات الاقتصادية. وعندما يتم تحليل هذه البيانات بالتزامن مع البيانات الرسمية، يمكن الحصول على رؤية شاملة ودقيقة حول أثر رؤية 2030 على القطاع الخاص.

3. تحليل البيانات الكمية:

بعد جمع البيانات، سيتم استخدام أدوات تحليل إحصائي متقدمة لفهم الأنماط والعلاقات بين المتغيرات المختلفة. سيتم تطبيق تحليل الانحدار لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة مثل الإصلاحات الاقتصادية، والاستثمارات، والنمو في القطاع الخاص. على سبيل المثال، يمكن استخدام تحليل الانحدار لفهم مدى تأثير التعديلات التشريعية على جذب الاستثمارات الأجنبية. كما سيتم تطبيق تحليل الارتباط لقياس مدى ارتباط عوامل مثل حجم التوظيف في القطاع الخاص بزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

كما سيتم تطبيق التحليل الوصفي لتحليل البيانات العامة وتقديم صورة شاملة للأداء الاقتصادي للقطاع الخاص. هذا التحليل يركز على الإحصاءات الوصفية مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، مما يتيح فهم الاتجاهات العامة مثل معدلات النمو ومؤشرات الأداء المالي للشركات.

التحليلات الإحصائية توفر أداة قوية لاختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة. فعلى سبيل المثال، سيتم اختبار الفرضية التي تقول بأن "الإصلاحات الاقتصادية في إطار رؤية 2030 أدت إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في القطاع الخاص". ستتيح الأدوات الإحصائية تقييم مدى صحة هذه الفرضية من خلال تحليل البيانات الرقمية المتاحة.

4. عينة الدراسة:

سيتم اختيار عينة الدراسة بطريقة علمية لضمان تمثيل شامل للقطاع الخاص السعودي بمختلف أنواعه وأحجامه. يشمل ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى في قطاعات متنوعة مثل الصناعة، السياحة، الطاقة،

والتكنولوجيا. سيتم استخدام العينة العشوائية الطبقية لضمان شمولية الدراسة لمختلف أنواع الشركات والقطاعات. العينة ستشمل أيضاً رجال الأعمال والمستثمرين الذين يمثلون الفاعلين الرئيسيين في القطاع الخاص.

أحد أهداف اختيار العينة هو الحصول على بيانات تمثل الفئات المختلفة من القطاع الخاص لفهم التحديات التي تواجه كل منها. على سبيل المثال، الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تواجه تحديات مختلفة عن الشركات الكبرى فيما يتعلق بالتمويل والتشريعات. يتيح هذا التنوع في العينة تحليل الأثر المتباين لرؤية 2030 على القطاعات المختلفة.

5. تقييم الصدق والثبات:

لضمان دقة وموثوقية النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، سيتم تقييم صدق وثبات الأدوات المستخدمة في جمع وتحليل البيانات. الصدق يشير إلى مدى قدرة الأدوات على قياس ما يجب قياسه بالفعل. سيتم التأكد من أن الاستبانات والأسئلة الموجهة للمشاركين في البحث تعكس بشكل صحيح الموضوعات التي تسعى الدراسة إلى استكشافها، مثل تأثير السياسات الاقتصادية أو التحفيز الاستثمارية.

أما الثبات فيشير إلى مدى إمكانية الحصول على نفس النتائج إذا تم إعادة تطبيق أدوات البحث على عينات مختلفة. لضمان ذلك، سيتم اختبار الأدوات المستخدمة في البحث على عينات تجريبية قبل تطبيقها على العينة الرئيسية. هذا الإجراء يساعد في التأكد من أن الأدوات المستخدمة تقدم نتائج دقيقة وقابلة للتكرار.

المنهجية الكمية تعتبر أداة قوية وفعالة لفهم وتحليل تأثير رؤية 2030 على القطاع الخاص في السعودية. من خلال تحليل البيانات الرقمية والكمية، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم استنتاجات دقيقة وموثوقة حول العلاقة بين السياسات الاقتصادية ونمو القطاع الخاص. تعتمد المنهجية على أدوات جمع بيانات متقدمة وتحليل إحصائي شامل لضمان تحقيق الأهداف البحثية واختبار الفرضيات المطروحة، مع مراعاة التحديات المحتملة في عملية البحث والتحليل.

مجتمع البحث

إن القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية والذي يعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وفق رؤية 2030 هو مجتمع البحث لهذه الدراسة، حيث يوجد في هذه المدينة العديد من أنواع الشركات والمنظمات المختلفة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الضخمة، فضلاً عن المستثمرين ورواد الأعمال المحليين والأجانب.

ويتضح أهمية هذا المجتمع من خلال الدور الحاسم الذي يلعبه في توسيع فرص العمل وتنويع مصادر الدخل ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي محلياً وعالمياً. وتهدف الدراسة إلى قياس آثار الإصلاحات الاقتصادية التي أحدثتها رؤية 2030 على بيئة الأعمال ومدى تحسن أداء الشركات نتيجة لهذه التغييرات. وتستهدف فئات مختلفة داخل هذا المجتمع، بما في ذلك المستثمرين والمديرين التنفيذيين وأصحاب الأعمال وموظفي القطاع الخاص.

كما يشمل مجتمع البحث المنظمات الحكومية والهيئات التنظيمية التي تدعم القطاع الخاص، بما في ذلك الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ووزارة التجارة، ووزارة الاستثمار. وتعتبر هذه الجهات ذات أهمية بالغة في إرساء السياسات التي تؤثر على تنافسية وأداء القطاع الخاص.

ووفقاً للمعايير العلمية، تم اختيار مجتمع البحث لضمان تمثيل الموضوع بدقة، مما يساعد على إنتاج نتائج جديرة بالثقة يمكن تطبيقها في إنشاء سياسات اقتصادية تشجع على توسع القطاع الخاص وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني بما يتماشى مع رؤية 2030.

حدود البحث

عند القيام بدراسة حول أثر رؤية 2030 على تطوير القطاع الخاص ودوره في تعزيز الاقتصاد السعودي، من الضروري تحديد حدود الدراسة بشكل دقيق لتحديد نطاق البحث وأهدافه. تتضمن هذه الحدود ثلاثة جوانب رئيسية هي الحدود البشرية، الحدود الزمانية، والحدود المكانية، وكل منها يلعب دوراً هاماً في فهم الأبعاد المختلفة للموضوع.

- الحدود البشرية

تحدد الحدود البشرية نطاق الفئات المستهدفة في الدراسة، حيث سيتم التركيز على مجموعة متنوعة من الفاعلين في القطاع الخاص. تبدأ هذه الحدود بأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذين يمثلون العمود الفقري للاقتصاد السعودي. من خلال فهم تجاربهم وآرائهم حول تأثير السياسات الحكومية والإصلاحات على أعمالهم، يمكن للباحثين معرفة العقبات التي يواجهونها وكيفية تفاعلهم مع التغييرات التي تم تنفيذها بموجب رؤية 2030. سيتم استهداف المديرين التنفيذيين في الشركات الكبرى، حيث إن لديهم رؤية استراتيجية حول كيفية تأثير رؤية 2030 على أعمالهم. ستساعد آراؤهم في فهم استعداد هذه الشركات للاستجابة للإصلاحات الحكومية ومدى تأثير تلك الإصلاحات على استراتيجياتها التجارية ونموها.

كما تُعتبر آراء المستثمرين، سواء المحليين أو الدوليين، أساسية لفهم المناخ الاستثماري في المملكة. من خلال استقصاء آرائهم حول رؤية 2030 وتأثيرها على قراراتهم الاستثمارية، يمكن للدراسة تقديم رؤى قيمة حول كيف يمكن أن تؤثر السياسات الجديدة على جذب الاستثمارات. يجب تضمين آراء المسؤولين الحكوميين في الدراسة، حيث تلعب السياسات الحكومية دورًا محوريًا في تشكيل بيئة العمل في القطاع الخاص. من خلال فهم كيفية تصميم وتنفيذ هذه السياسات، يمكن تحقيق تحليل شامل يعكس التفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص.

- الحدود الزمانية

تمثل الحدود الزمانية الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة، وهي جزء أساسي لفهم تطور القطاع الخاص في سياق رؤية 2030. ستتناول الدراسة الوضع الاقتصادي للقطاع الخاص قبل إطلاق رؤية 2030، مما سيساعد في فهم التحديات والفرص التي كانت موجودة قبل تطبيق السياسات الجديدة. ستغطي الفترة من عام 2016 إلى عام 2024، وهي السنوات التي تلت إطلاق رؤية 2030. خلال هذه الفترة، سيتم تقييم تأثير الإصلاحات على نمو القطاع الخاص والتغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال. سيتم أيضًا تحليل التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مثل معدل النمو ونسب البطالة، لتحديد مدى تأثير السياسات الحكومية على الأداء العام للقطاع الخاص. ستتناول الدراسة أيضًا توقعات الأثر المحتمل للإصلاحات في المستقبل، مما سيساعد في فهم كيف يمكن أن تؤثر رؤية 2030 على القطاع الخاص في السنوات القادمة. من خلال تحليل الاتجاهات الحالية وتوقعات التطور، يمكن تقديم رؤى حول التحديات والفرص المستقبلية.

- الحدود المكانية

تحدد الحدود المكانية المناطق الجغرافية التي سيتم التركيز عليها في الدراسة. بالنظر إلى أن المملكة العربية السعودية تتكون من مناطق اقتصادية متعددة، فإن الدراسة تستهدف بشكل رئيسي المناطق الحضرية الكبرى مثل الرياض وجدة والدمام. تعتبر هذه المدن مراكز رئيسية للقطاع الخاص وتشهد نموًا اقتصاديًا ملحوظًا، مما يجعلها مناطق ذات أهمية خاصة لفهم تأثير رؤية 2030. من المهم أيضًا إدراج المناطق الريفية في الدراسة، حيث تشهد هذه المناطق اهتمامًا متزايدًا بتطوير القطاع الخاص. ستم دراسة كيفية تأثير رؤية 2030 على الشركات الصغيرة والمشروعات الزراعية في هذه المناطق، وكيف يمكن أن تسهم هذه المشاريع في تعزيز الاقتصاد الوطني. ستتناول الدراسة تأثير رؤية 2030 على المدن الاقتصادية الجديدة مثل "مدينة نيوم" و"مدينة الملك عبد الله الاقتصادية". ستُحلل كيفية جذب هذه المشاريع للاستثمارات وكيف تؤثر على القطاع الخاص بشكل عام، مما يتيح فهمًا أعمق لكيفية تنفيذ رؤية 2030 في سياقات جديدة.

خطوات جمع البيانات

تعد عملية جمع البيانات من العمليات الأساسية في البحث العلمي، والتي تساعد في توفير المعلومات المطلوبة لاختبار النظريات ومعالجة مشاكل البحث. وقد تم استخدام تقنية منهجية تعتمد على سلسلة من المراحل المتكاملة التي تساعد في تحقيق أهداف الدراسة لضمان دقة البيانات وموثوقيتها.

تم تحديد نوع البيانات المطلوبة أولاً، وهي تتكون من البيانات الأولية التي تم جمعها مباشرة من مجتمع البحث وكذلك البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من الإحصاءات الحكومية والتقارير الرسمية والدراسات السابقة ذات الصلة بقضية البحث. ولأن الاستبيانات كانت الطريقة الأساسية المستخدمة لجمع البيانات الكمية من رواد الأعمال والمستثمرين والموظفين في القطاع الخاص، فقد تم بعد ذلك اختيار أدوات جمع البيانات المناسبة وفقاً لأهداف الدراسة. وتم دمج الأسئلة المغلقة والمفتوحة في الاستبيان لمنح المستجيبين فرصة لمشاركة أفكارهم حول كيفية تأثير رؤية 2030 على نمو القطاع الخاص. وللحصول على فهم شامل للإمكانات والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص في ظل التحولات الاقتصادية المرتبطة برؤية 2030، تم إجراء مقابلات شخصية مع عدد من المسؤولين الحكوميين والخبراء الاقتصاديين. وبالإضافة إلى الأبحاث السابقة ذات الصلة، تم جمع البيانات الثانوية من مصادر رسمية، بما في ذلك الأوراق التي نشرها صندوق النقد الدولي والهيئة العامة للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط.

تم اختيار عينة الدراسة بعناية لضمان أنها تعكس بدقة مجتمع البحث بعد تحديد مصادر البيانات. ولضمان تمثيل مختلف فئات القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية. وهذا يساعد على إنتاج بيانات أكثر دقة وشمولاً. وللوصول إلى أكبر عدد ممكن من المشاركين، تم توزيع الاستبيانات إلكترونياً عبر البريد الإلكتروني ومنصات الأعمال الأخرى أثناء مرحلة تنفيذ جمع البيانات. بالإضافة إلى ذلك، من أجل توفير الوقت والجهد ومنح المشاركين مرونة في التواصل، تم إجراء المقابلات الشخصية إما شخصياً أو عبر تقنية الاتصال المرئي. وفيما يتعلق بالبيانات الثانوية، تم ضمان صحتها وموثوقيتها من خلال الحصول عليها من مصادر حكومية موثوقة.

تم استخدام اختبارات الصدق والثبات للتأكد من موثوقية البيانات المستخدمة في الدراسة، وتم إجراء تقييم شامل لجميع الإجابات التي تم جمعها لاستبعاد تلك التي كانت غير متسقة أو غير كاملة. وكان التحليل الوصفي والاختبارات الاستدلالية وتحليل التباين من بين الأساليب الإحصائية المناسبة المستخدمة لاستخراج نتائج دقيقة تساعد في فهم مدى تأثير رؤية 2030 على تنمية القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. وأخيراً، تم تحليل البيانات باستخدام برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS وExcel.

تم ضمان أعلى مستوى من الموضوعية والدقة من خلال الالتزام بهذه المنهجية المنظمة، مما يحسن من موثوقية نتائج الدراسة ويساعد في تقديم توصيات بناءً على معلومات واقعية يمكن الاستفادة منها لدعم السياسات الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

محددات حجم العينة

إن تحديد حجم العينة من المراحل الأولى في البحث العلمي، وذلك لما له من تأثير مباشر على دقة النتائج ومدى اتساع نطاق تطبيقها على مجتمع الدراسة. وقد تم الاعتماد على مجموعة من العناصر المؤثرة في عملية الاختيار، مثل طبيعة الدراسة، وحجم مجتمع البحث، ودرجة الدقة اللازمة في النتائج، وذلك لضمان تحديد حجم العينة بطريقة علمية ومنهجية.

لقد تم اختيار القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، والذي يضم الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، فضلاً عن المستثمرين ورجال الأعمال، أولاً بشكل صحيح كمجتمع بحثي مقصود. ونظراً لحجم المجتمع، فقد تم اختيار العينة الصحيحة باستخدام تقنيات إحصائية مقبولة لتوفير نتائج مجتمعية موثوقة وتمثيلية.

كما تم الأخذ بعين الاعتبار نوع البيانات المراد جمعها، حيث تم اختيار حجم العينة لضمان مجموعة من وجهات النظر والحقائق التي تشمل جميع فئات القطاع الخاص. ولضمان تمثيل أكثر دقة لمجتمع الدراسة، تم تقسيم العينة بشكل أكبر على أساس حجم المنشآت ونوع النشاط الذي تمارسه.

وكانت إمكانية الوصول إلى المشاركين عاملاً آخر أثر على حجم العينة؛ حيث تم التأكد من إمكانية الوصول إلى حجم العينة المختار من خلال طرق جمع البيانات، بما في ذلك المقابلات الشخصية والاستطلاعات الإلكترونية. ونظراً لإرسال المزيد من الاستطلاعات للتعويض عن أي استجابات مفقودة أو غير كافية، فقد تم أيضاً مراعاة معدل الاستجابة المتوقع. ولضمان نتائج دقيقة وذات دلالة إحصائية تدعم أهداف الدراسة، تم التأكد أخيراً من أن حجم العينة المختار يسمح باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة، مثل الانحدار وتحليل التباين. وبهذه الطريقة، تم تحقيق التوازن بين حجم العينة وقابلية تعميم النتائج، مما أدى إلى تحسين مصداقية البحث والمساعدة في تقديم اقتراحات مفيدة لتنمية القطاع الخاص في ضوء رؤية 2030.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة

إن التركيز الأساسي لهذه الدراسة هو الفصل الرابع، والذي يدرس ويقيم النتائج على أساس المعلومات التي تم جمعها باستخدام التقنية المذكورة سابقًا. وباستخدام التقنيات التحليلية المناسبة التي تساعد في اختبار فرضيات الدراسة وتأكيد مدى تلبية أهداف البحث، يسعى هذا الفصل إلى تقديم تفسير علمي للبيانات الإحصائية المأخوذة من العينة المختارة.

سيتم تقديم النتائج في هذا الفصل بطريقة منظمة ومفهومة، بدءًا بالتحليل الوصفي للبيانات، والذي يتضمن خصائص العينة والتوزيع الإحصائي لمتغيرات الدراسة؛ والانتقال إلى التحليل الاستدلالي، الذي يستخدم اختبارات إحصائية متطورة مثل تحليل الانحدار والارتباط؛ والانتها بتفسير النتائج التي تربطها بالإطار النظري والبحوث ذات الصلة السابقة.

ومن خلال دراسة العلاقة بين المتغير المستقل - دور رؤية 2030 - والمتغيرات التابعة - ثقة المستثمرين، وجذب الشركات المتعددة الجنسيات، ومساعدة المشاريع الصغيرة - سيتم أيضًا تغطية الدرجة التي أثرت بها رؤية 2030 على نمو القطاع الخاص. وسيتم تقديم تفسير منطقي لهذه النتائج بناءً على البحوث السابقة والبيئة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، إلى جانب شرح ما إذا كانت البيانات تدعم الفرضية أم لا.

إن النتائج الواردة في هذا الفصل تعمل كأساس علمي للاستنتاجات والاقتراحات المقدمة في الفصل التالي، والتي تعزز فهمنا لكيفية دعم رؤية 2030 للقطاع الخاص ونموه ومدى أهميته لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

تحليل البيانات

الوصف الإحصائي للبيانات

إن فهم تأثيرات رؤية 2030 على نمو القطاع الخاص ومساهمته في تعزيز الاقتصاد السعودي يتطلب استخدام وصف البيانات الإحصائية. فهو يساعد في تحليل الاتجاهات وتقييم الأداء وتحديد الفجوات، وكل ذلك يمكن من إنشاء سياسات طويلة الأجل تساعد القطاع الخاص.

وفقاً للإحصاءات، بعد تقديم رؤية 2030، زادت حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير. وبحلول عام 2030، أرادت الحكومة زيادة حصة القطاع الخاص من 40٪ إلى 65٪، مما جذب المزيد من الاستثمار المحلي والأجنبي وعزز بيئة تنافسية تعزز النمو. وقد ثبت أن تحويل قطاعات حكومية معينة إلى القطاع الخاص، المعروف باسم الخصخصة، يزيد من الإنتاجية وكفاءة الأداء. ونتيجة لذلك، بدأت الشركات في المشاركة بشكل أكبر في الصناعات بما في ذلك الخدمات اللوجستية والصحة والتعليم، مما أدى إلى تحسين تنوع مصادر الدخل في البلاد.

كما ساعدت الإصلاحات الاقتصادية لرؤية 2030 في تعزيز مكانة القطاع الخاص كصاحب عمل مهم. وتشير البيانات الرسمية إلى أن معدل التوظيف في القطاع الخاص ارتفع بشكل كبير، مع ارتفاع مشاركة السعوديين في العمل، مما ساهم في خفض معدلات البطالة وتحقيق أهداف التوطين. ونتيجة للحوافز الاقتصادية المتعددة وبيئة الأعمال المحسنة، شهدت المملكة زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقاً للإحصاءات، استقطبت المملكة مليارات الريالات من الاستثمارات الجديدة، مما زاد من قدرة القطاع الخاص على المنافسة وتنويع الاقتصاد. وبناءً على أبحاث البيانات، يمكن الاستنتاج أن رؤية 2030 أفادت بشكل واضح في نمو القطاع الخاص من خلال تعزيز الابتكار، وتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق مناخ أعمال جذاب. وطالما يتم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاستثمار في الصناعات والتكنولوجيا الناشئة، فيجب أن يستمر هذا التحسن.

الوصف الاحصائي						
Std. Error of Kurtosis	Kurtosis	Std. Error of Skewness	Skewness	Std. Deviation	N	
					Valid	
0.367	-2.023	0.185	0.012	0.501	173	الجنس
0.367	-1.293	0.185	0.039	1.092	173	العمر
0.367	-1.247	0.185	-0.262	1.433	173	الدرجة العلمية
0.367	-1.178	0.185	-0.068	1.353	173	ساهمت رؤية 2030 في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة.
0.367	-1.085	0.185	0.230	1.342	173	أدت إصلاحات الرؤية إلى تسهيل الإجراءات الحكومية للشركات الخاصة.
0.367	-1.390	0.185	0.088	1.473	173	عززت رؤية 2030 من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في الاقتصاد السعودي.
0.367	-1.290	0.185	-0.033	1.436	173	ساعدت الرؤية في جذب الشركات العالمية للاستثمار في السوق السعودي.
0.367	-1.287	0.185	-0.053	1.401	173	عززت رؤية 2030 من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة.
0.367	-1.030	0.185	0.012	1.271	173	ساعدت المبادرات الحكومية في تسهيل التمويل لرواد الأعمال.
0.367	-1.243	0.185	0.026	1.393	173	تعزز رؤية 2030 من دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة.
0.367	-1.319	0.185	-0.053	1.438	173	ساهمت رؤية 2030 في تحسين البنية التحتية الداعمة لنمو القطاع الخاص.
0.367	-1.158	0.185	-0.297	1.379	173	أدى تطوير الأنظمة والتشريعات إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة.
0.367	-1.212	0.185	-0.154	1.382	173	ساعد التحول الرقمي والابتكار في تسهيل العمليات التجارية.
0.367	-1.289	0.185	-0.072	1.402	173	توفر الإصلاحات الاقتصادية فرصاً أكبر للتعاون بين القطاعين العام والخاص.
0.367	-1.243	0.185	0.260	1.405	173	يواجه القطاع الخاص صعوبات في التكيف مع التحولات الاقتصادية السريعة.
0.367	-1.462	0.185	0.056	1.505	173	تحتاج الشركات إلى مزيد من الدعم في مجالات التدريب والتطوير لتنمائها.

						مع متطلبات الرؤية.
0.367	-1.354	0.185	-0.095	1.444	173	المنافسة المتزايدة بسبب الإصلاحات الاقتصادية تؤثر على استمرارية بعض الشركات.

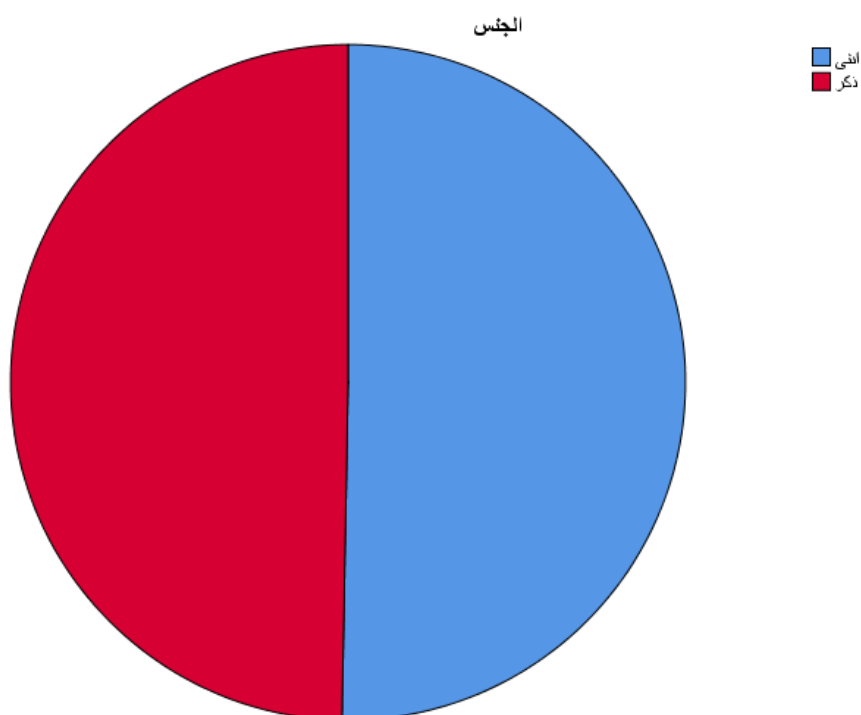
جدول 1: الوصف الاحصائي

❖ جنس المشاركين في التجربة

من الواضح أن أكبر نسبة هي 50.3% وهي تمثل الإناث. وهذا يدل على أن عدد الإناث المشاركات في التجربة أكثر بقليل من عدد الذكور.

جنس المشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	انثى	87	50.3	50.3	50.3
	ذكر	86	49.7	49.7	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 2: الوصف الاحصائي لجنس المشاركين في التجربة.



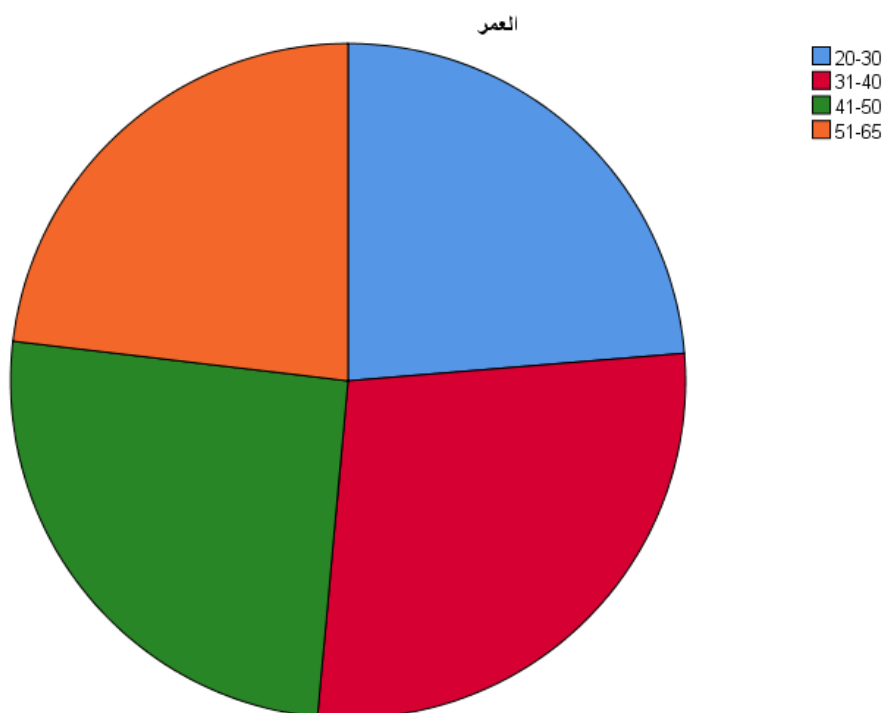
رسم توضيحي 2: التمثيل البياني لجنس المشاركين في التجربة

❖ عمر المشاركين في التجربة

من الواضح أن أكبر نسبة هي 27.7% وهي تمثل الفئة العمرية 31-40. وهذا يدل على أن أكبر شريحة من المشاركين في التجربة تقع في هذه الفئة العمرية.

عمر المشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20-30	41	23.7	23.7	23.7
	31-40	48	27.7	27.7	51.4
	41-50	44	25.4	25.4	76.9
	51-65	40	23.1	23.1	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 3: الوصف الإحصائي لعمر المشاركين في التجربة



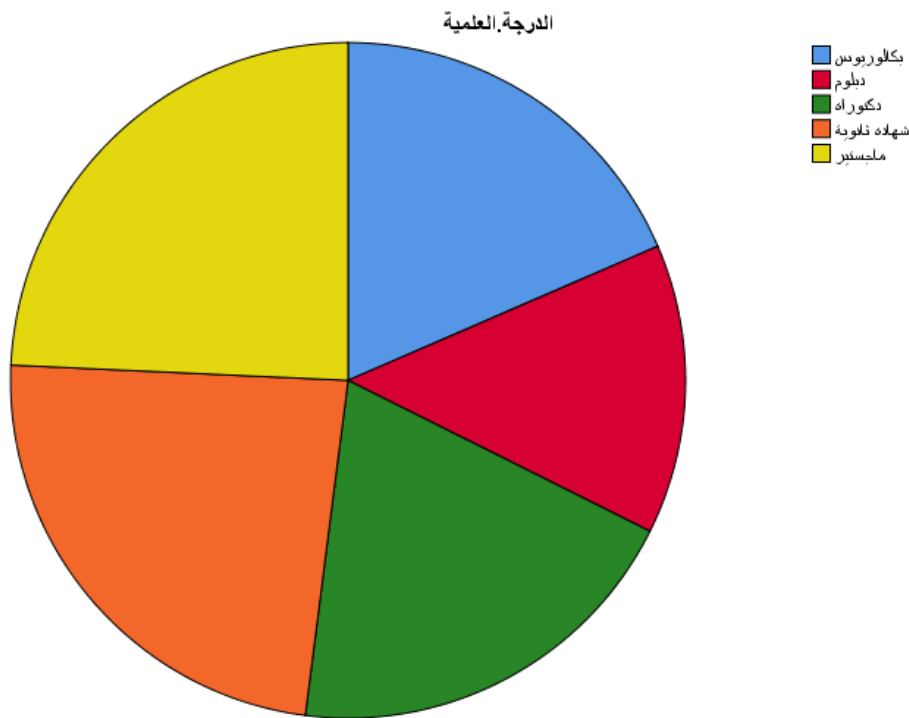
رسم توضيحي 3: التمثيل البياني لعمر المشاركين في التجربة

❖ الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

من الواضح أن أكبر نسبة هي 24.3% وهي تمثل درجة الماجستير. وهذا يدل على أن أكثر المشاركين في التجربة حاصلون على درجة الماجستير.

الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	32	18.5	18.5	18.5
	دبلوم	24	13.9	13.9	32.4
	دكتورة	34	19.7	19.7	52.0
	شهادة ثانوية	41	23.7	23.7	75.7
	ماجستير	42	24.3	24.3	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 4: الوصف الإحصائي للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة



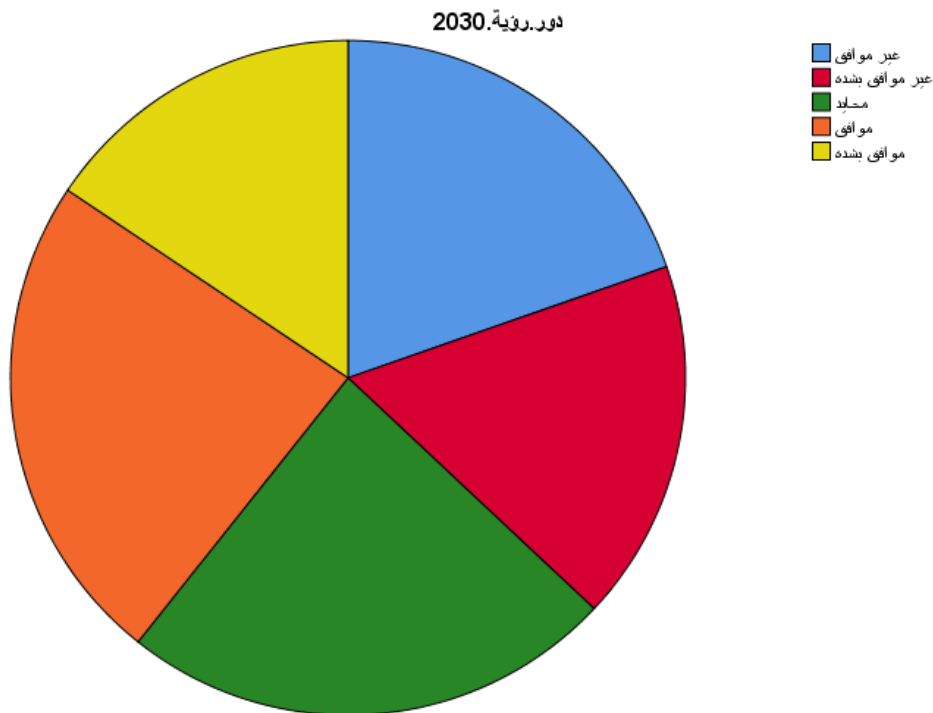
رسم توضيحي 4: التمثيل البياني للدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

❖ ساهمت رؤية 2030 في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 23.7%، وهي تمثل كلاً من "محايد" و"موافق". وهذا يدل على وجود انقسام في الآراء؛ حيث إن أعلى نسبتي متساويتين، إحداهما تميل إلى الحياد والأخرى إلى الموافقة، بينما تتوزع النسب الأخرى على باقي الخيارات.

ساهمت رؤية 2030 في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	34	19.7	19.7	19.7
	غير موافق بشدة	30	17.3	17.3	37.0
	محايد	41	23.7	23.7	60.7
	موافق	41	23.7	23.7	84.4
	موافق بشدة	27	15.6	15.6	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 5: الوصف الاحصائي لساهمت رؤية 2030 في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة.



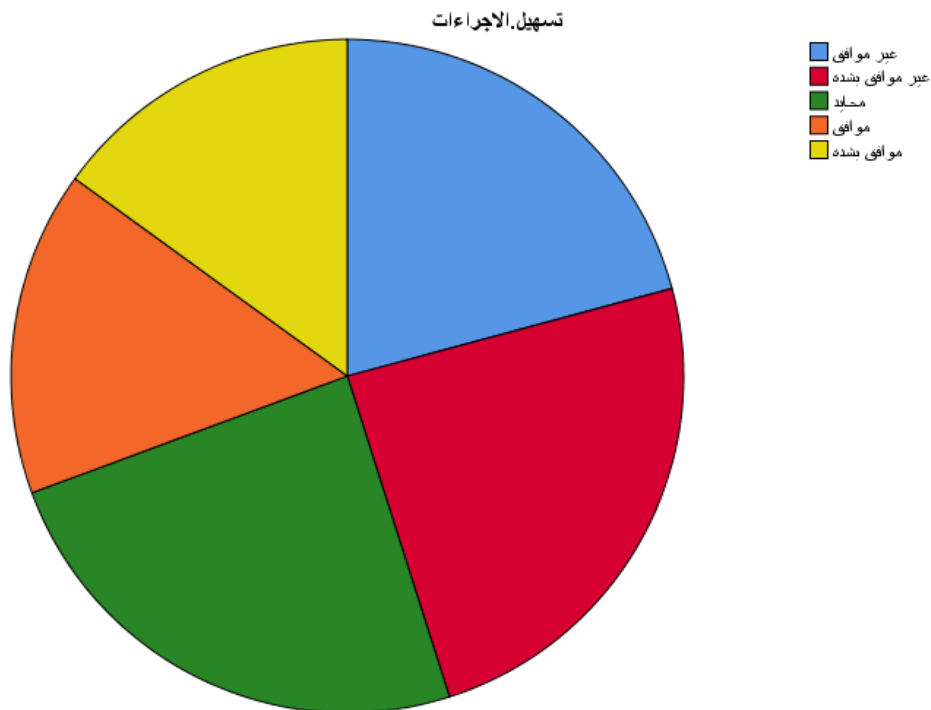
رسم توضيحي 5: التمثيل البياني لساهمت رؤية 2030 في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة

❖ أدت إصلاحات الرؤية إلى تسهيل الإجراءات الحكومية للشركات الخاصة.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 24.3%، وتتشارك فيها إجابتان: "غير موافق بشدة" و"محايد". وهذا يدل على أن أغلب المشاركين إما غير موافقين بشدة على أن إصلاحات الرؤية أدت إلى تسهيل الإجراءات الحكومية للشركات الخاصة، أو أنهم محايدون في رأيهم تجاه هذا الأمر.

أدت إصلاحات الرؤية إلى تسهيل الإجراءات الحكومية للشركات الخاصة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	36	20.8	20.8	20.8
	غير موافق بشدة	42	24.3	24.3	45.1
	محايد	42	24.3	24.3	69.4
	موافق	27	15.6	15.6	85.0
	موافق بشدة	26	15.0	15.0	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 6: الوصف الاحصائي لأدت إصلاحات الرؤية إلى تسهيل الإجراءات الحكومية للشركات الخاصة.



رسم توضيحي 6: التمثيل البياني لأدت إصلاحات الرؤية إلى تسهيل الإجراءات الحكومية للشركات الخاصة

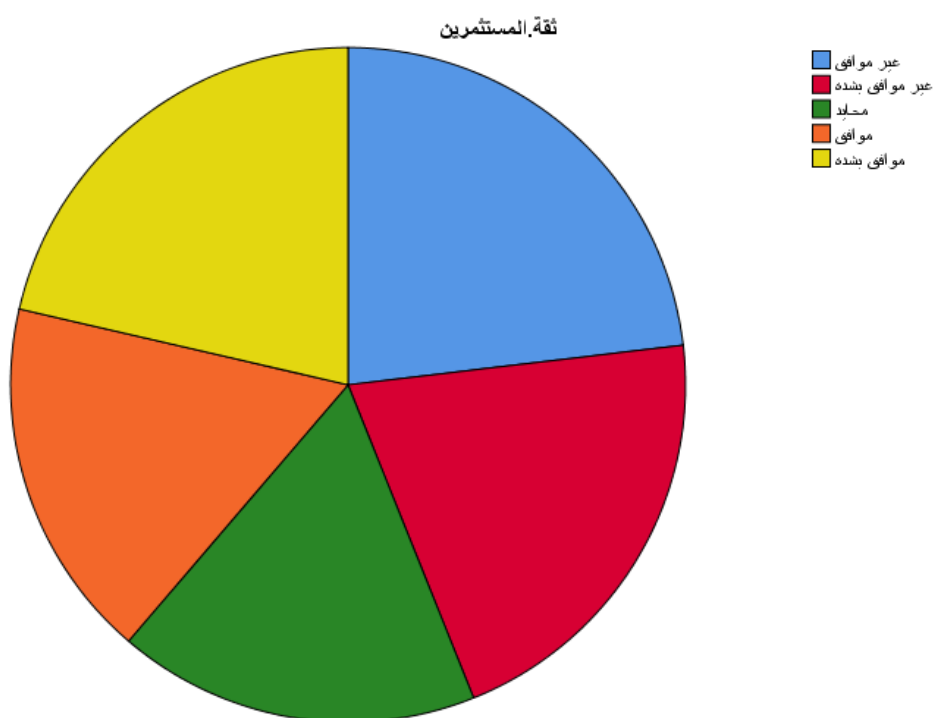
❖ عززت رؤية 2030 من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في الاقتصاد السعودي.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 23.1% وهي تمثل "غير موافق". وهذا يدل على أن أغلب المشاركين لا يعتقدون أن رؤية

2030 عززت من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في الاقتصاد السعودي.

عززت رؤية 2030 من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في الاقتصاد السعودي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	40	23.1	23.1	23.1
	غير موافق بشدة	36	20.8	20.8	43.9
	محايد	30	17.3	17.3	61.3
	موافق	30	17.3	17.3	78.6
	موافق بشدة	37	21.4	21.4	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 7: الوصف الإحصائي لعززت رؤية 2030 من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في الاقتصاد السعودي.



رسم توضيحي 7: التمثيل البياني لعززت رؤية 2030 من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في الاقتصاد السعودي

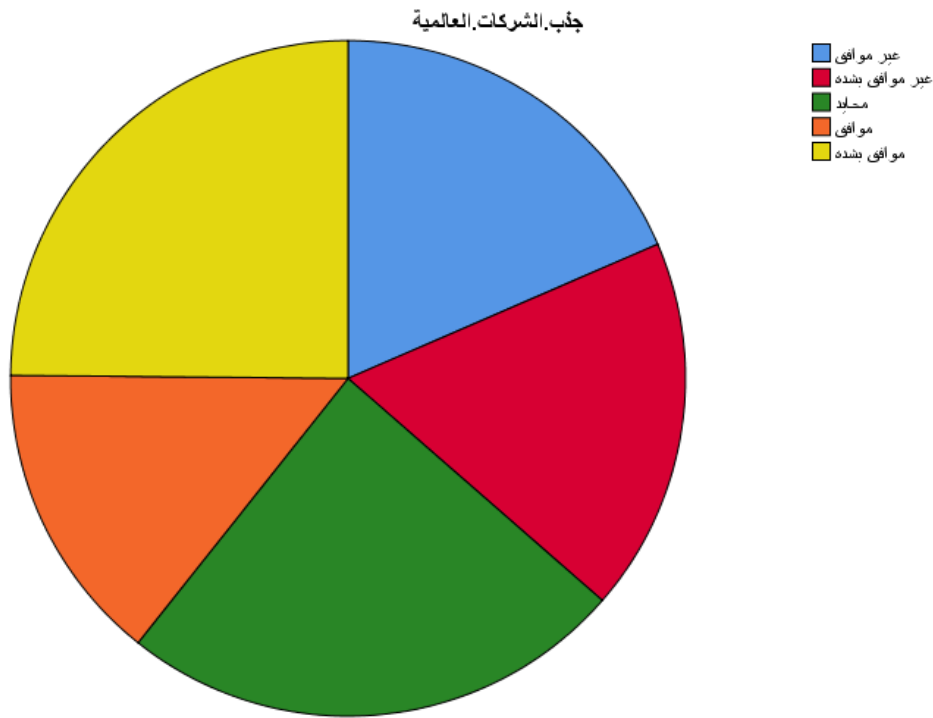
❖ ساعدت الرؤية في جذب الشركات العالمية للاستثمار في السوق السعودي.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 24.9% وهي تمثل "موافق بشدة". وهذا يدل على أن أغلب المشاركين يعتقدون بقوة أن

الرؤية ساعدت في جذب الشركات العالمية للاستثمار في السوق السعودي.

ساعدت الرؤية في جذب الشركات العالمية للاستثمار في السوق السعودي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	32	18.5	18.5	18.5
	غير موافق بشدة	31	17.9	17.9	36.4
	محايد	42	24.3	24.3	60.7
	موافق	25	14.5	14.5	75.1
	موافق بشدة	43	24.9	24.9	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 8: الوصف الاحصائي لاعدت الرؤية في جذب الشركات العالمية للاستثمار في السوق السعودي.



رسم توضيحي 8: التمثيل البياني لاعدت الرؤية في جذب الشركات العالمية للاستثمار في السوق السعودي

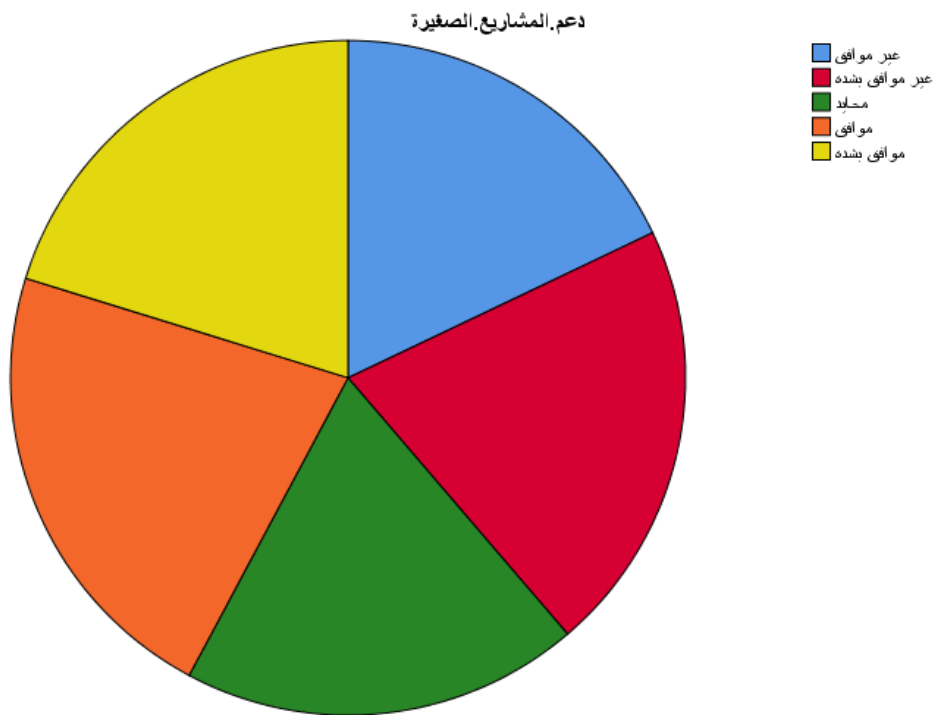
❖ عززت رؤية 2030 من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 22.0% وهي تمثل "موافق". وهذا يدل على أن أغلب المشاركين يوافقون على أن رؤية

2030 عززت من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

عززت رؤية 2030 من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	31	17.9	17.9	17.9
	غير موافق بشدة	36	20.8	20.8	38.7
	محايد	33	19.1	19.1	57.8
	موافق	38	22.0	22.0	79.8
	موافق بشدة	35	20.2	20.2	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 9: الوصف الاحصائي لعززت رؤية 2030 من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة.



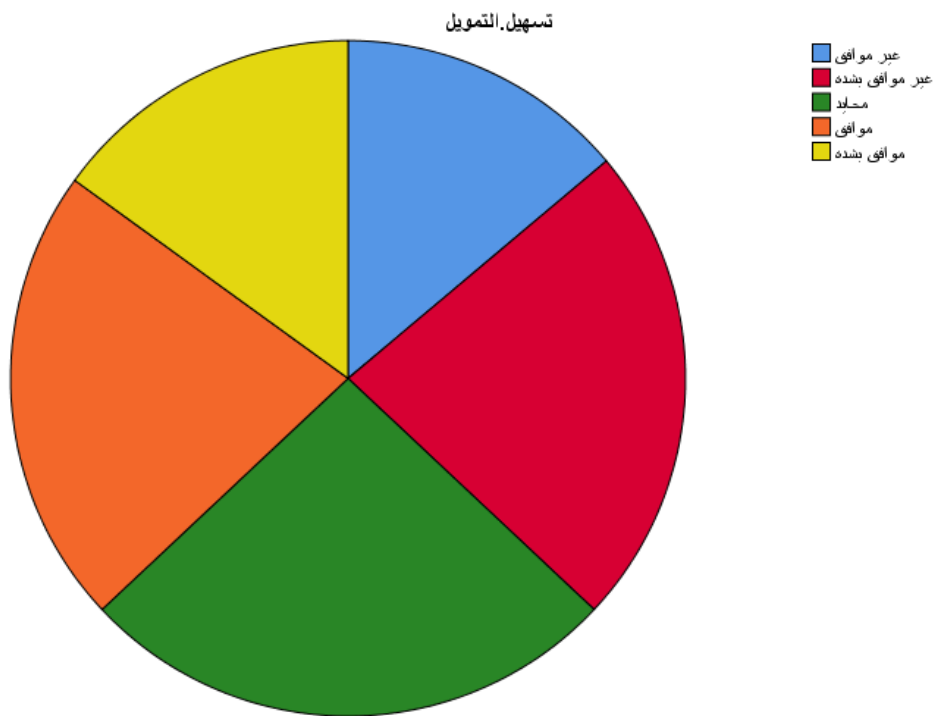
رسم توضيحي 9: التمثيل البياني لعززت رؤية 2030 من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة

❖ ساعدت المبادرات الحكومية في تسهيل التمويل لرواد الأعمال.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 26.0% وهي تمثل "محايد". وهذا يدل على أن أغلب المشاركين محايدون فيما يتعلق بمدى مساعدة المبادرات الحكومية في تسهيل التمويل لرواد الأعمال.

ساعدت المبادرات الحكومية في تسهيل التمويل لرواد الأعمال.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	24	13.9	13.9	13.9
	غير موافق بشدة	40	23.1	23.1	37.0
	محايد	45	26.0	26.0	63.0
	موافق	38	22.0	22.0	85.0
	موافق بشدة	26	15.0	15.0	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 10: الوصف الاحصائي لساعدت المبادرات الحكومية في تسهيل التمويل لرواد الأعمال.



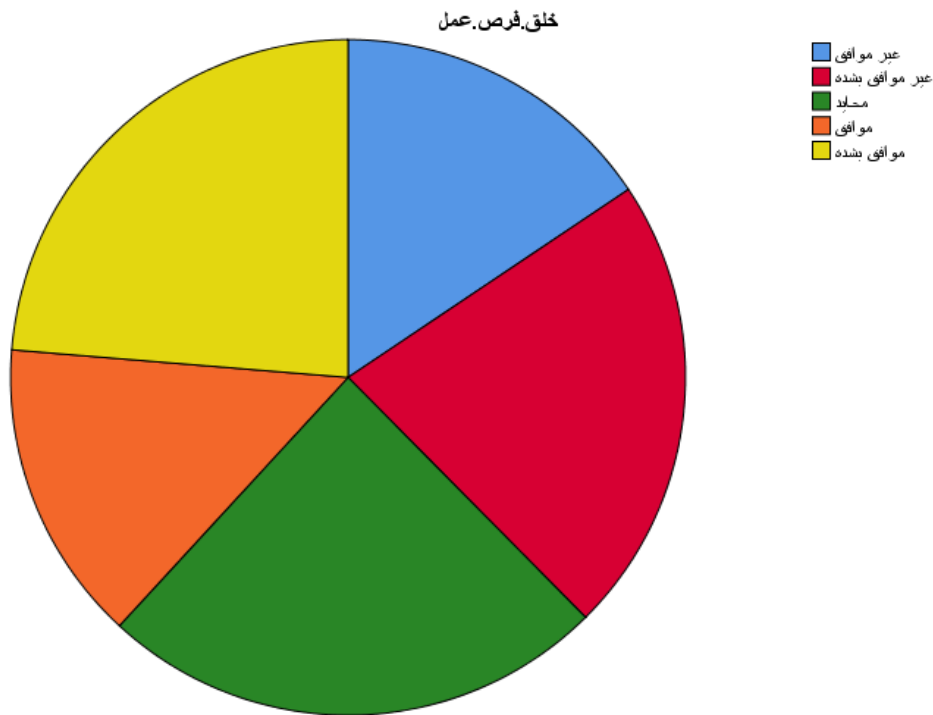
رسم توضيحي 10: التمثيل البياني لساعدت المبادرات الحكومية في تسهيل التمويل لرواد الأعمال

❖ تعزز رؤية 2030 من دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 24.3% وهي تمثل "محايد". وهذا يدل على أن أغلب المشاركين لديهم رأي محايد بخصوص تعزيز رؤية 2030 لدور القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة.

تعزز رؤية 2030 من دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	27	15.6	15.6	15.6
	غير موافق بشدة	38	22.0	22.0	37.6
	محايد	42	24.3	24.3	61.8
	موافق	25	14.5	14.5	76.3
	موافق بشدة	41	23.7	23.7	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 11: الوصف الإحصائي لتعزز رؤية 2030 من دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة.



رسم توضيحي 11: التمثيل البياني لتعزز رؤية 2030 من دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة

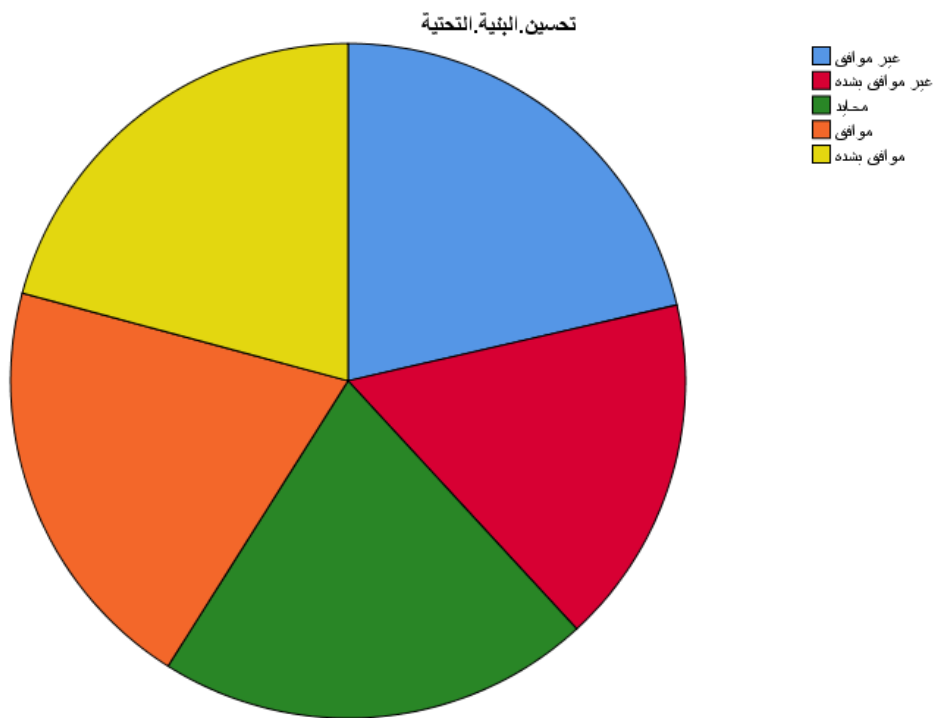
❖ ساهمت رؤية 2030 في تحسين البنية التحتية الداعمة لنمو القطاع الخاص.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 21.4% وهي تمثل "غير موافق". وهذا يدل على أن أغلب المشاركين لا يعتقدون أن رؤية

2030 ساهمت في تحسين البنية التحتية الداعمة لنمو القطاع الخاص.

ساهمت رؤية 2030 في تحسين البنية التحتية الداعمة لنمو القطاع الخاص.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	37	21.4	21.4	21.4
	غير موافق بشدة	29	16.8	16.8	38.2
	محايد	36	20.8	20.8	59.0
	موافق	35	20.2	20.2	79.2
	موافق بشدة	36	20.8	20.8	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 12: الوصف الإحصائي لساهمت رؤية 2030 في تحسين البنية التحتية الداعمة لنمو القطاع الخاص.



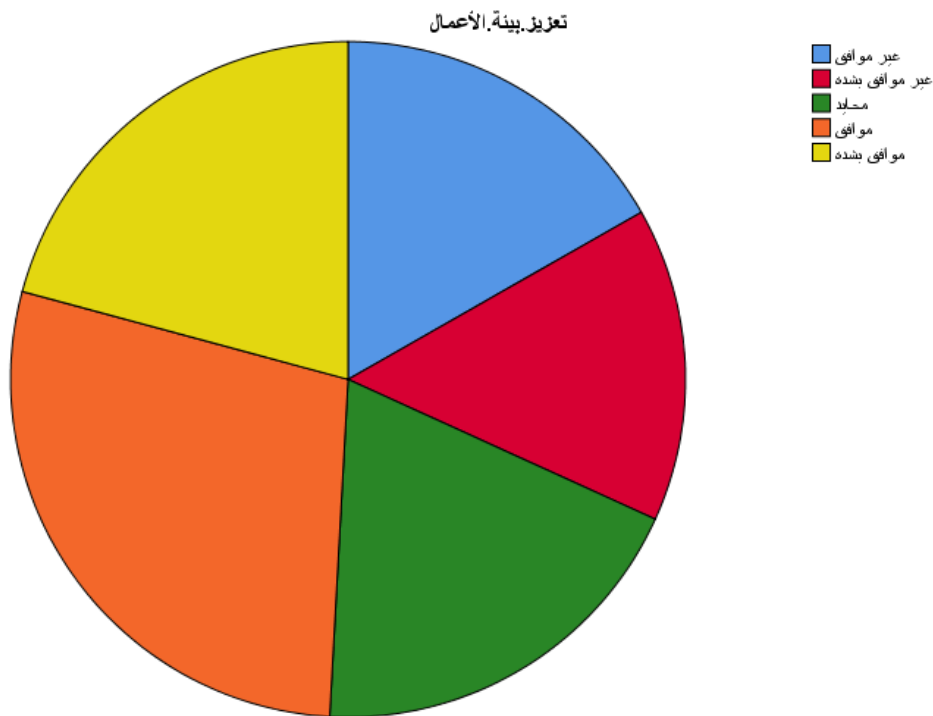
رسم توضيحي 12: التمثيل البياني لساهمت رؤية 2030 في تحسين البنية التحتية الداعمة لنمو القطاع الخاص

❖ أدى تطوير الأنظمة والتشريعات إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 28.3% وهي تمثل "موافق". وهذا يدل على أن أغلب المشاركين يعتقدون أن تطوير الأنظمة والتشريعات أدى إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة.

أدى تطوير الأنظمة والتشريعات إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	29	16.8	16.8	16.8
	غير موافق بشدة	26	15.0	15.0	31.8
	محايد	33	19.1	19.1	50.9
	موافق	49	28.3	28.3	79.2
	موافق بشدة	36	20.8	20.8	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 13: الوصف الاحصائي لتطوير الأنظمة والتشريعات إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة.



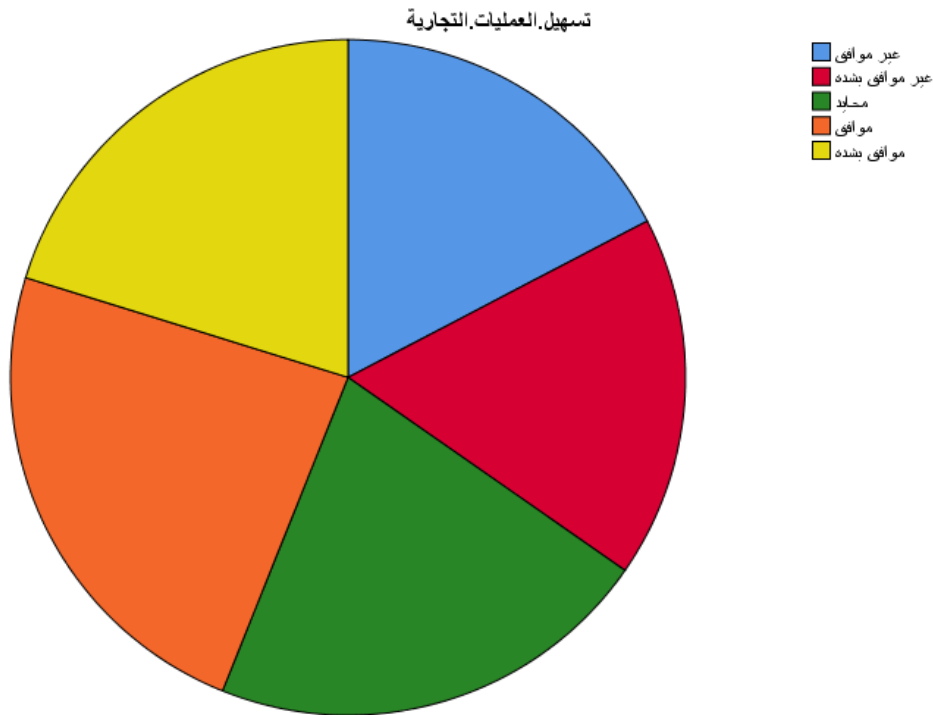
رسم توضيحي 13: التمثيل البياني لتطوير الأنظمة والتشريعات إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة

❖ ساعد التحول الرقمي والابتكار في تسهيل العمليات التجارية.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 28.3% وهي تمثل "موافق". وهذا يدل على أن أغلب المشاركين يعتقدون أن تطوير الأنظمة والتشريعات أدى إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة.

ساعد التحول الرقمي والابتكار في تسهيل العمليات التجارية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	30	17.3	17.3	17.3
	غير موافق بشدة	30	17.3	17.3	34.7
	محايد	37	21.4	21.4	56.1
	موافق	41	23.7	23.7	79.8
	موافق بشدة	35	20.2	20.2	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 14: الوصف الاحصائي لساعد التحول الرقمي والابتكار في تسهيل العمليات التجارية.



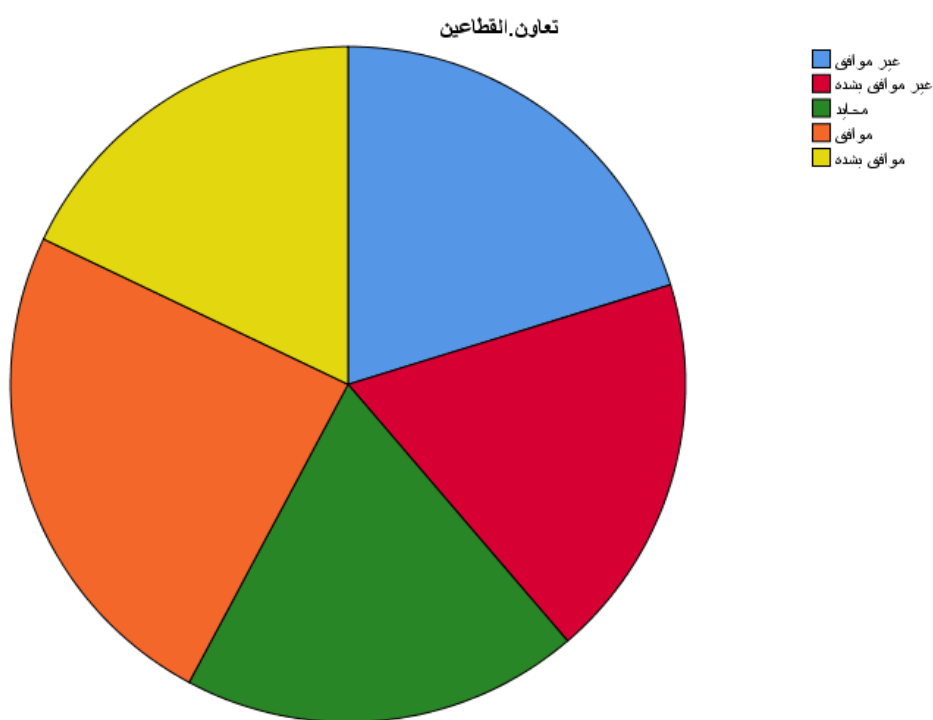
رسم توضيحي 14: التمثيل البياني لساعد التحول الرقمي والابتكار في تسهيل العمليات التجارية

❖ توفر الإصلاحات الاقتصادية فرصاً أكبر للتعاون بين القطاعين العام والخاص.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 28.3% وهي تمثل "موافق". وهذا يدل على أن أغلب المشاركين يعتقدون أن تطوير الأنظمة والتشريعات أدى إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة.

توفر الإصلاحات الاقتصادية فرصاً أكبر للتعاون بين القطاعين العام والخاص.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	35	20.2	20.2	20.2
	غير موافق بشدة	32	18.5	18.5	38.7
	محايد	33	19.1	19.1	57.8
	موافق	42	24.3	24.3	82.1
	موافق بشدة	31	17.9	17.9	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 15: الوصف الاحصائي لتوفر الإصلاحات الاقتصادية فرصاً أكبر للتعاون بين القطاعين العام والخاص.



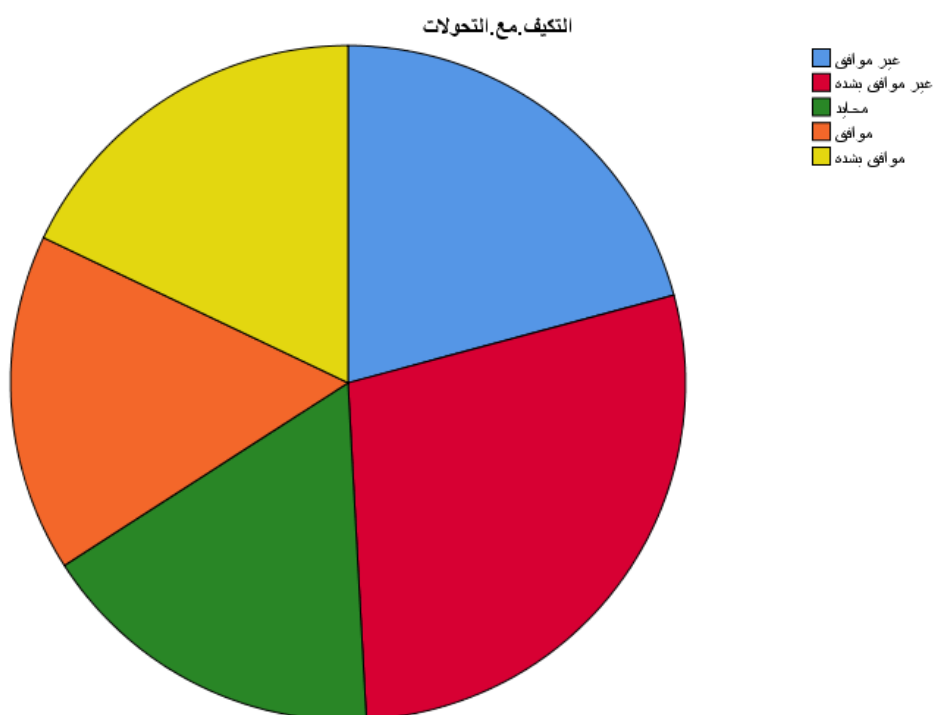
رسم توضيحي 15: التمثيل البياني لتوفر الإصلاحات الاقتصادية فرصاً أكبر للتعاون بين القطاعين العام والخاص

❖ يواجه القطاع الخاص صعوبات في التكيف مع التحولات الاقتصادية السريعة.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 28.3% وهي تمثل "موافق". وهذا يدل على أن أغلب المشاركين يعتقدون أن تطوير الأنظمة والتشريعات أدى إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة.

يواجه القطاع الخاص صعوبات في التكيف مع التحولات الاقتصادية السريعة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	36	20.8	20.8	20.8
	غير موافق بشدة	49	28.3	28.3	49.1
	محايد	29	16.8	16.8	65.9
	موافق	28	16.2	16.2	82.1
	موافق بشدة	31	17.9	17.9	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 16: الوصف الاحصائي ليواجه القطاع الخاص صعوبات في التكيف مع التحولات الاقتصادية السريعة.



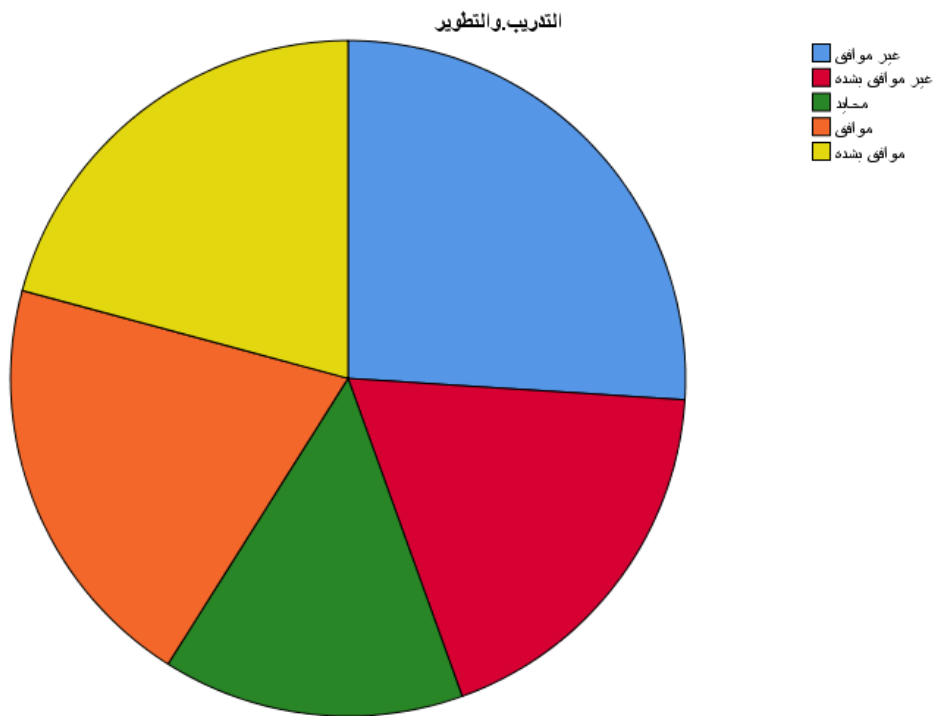
رسم توضيحي 16: التمثيل البياني ليواجه القطاع الخاص صعوبات في التكيف مع التحولات الاقتصادية السريعة

❖ تحتاج الشركات إلى مزيد من الدعم في مجالات التدريب والتطوير لتتماشى مع متطلبات الرؤية.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 28.3% وهي تمثل "موافق". وهذا يدل على أن أغلب المشاركين يعتقدون أن تطوير الأنظمة والتشريعات أدى إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة.

تحتاج الشركات إلى مزيد من الدعم في مجالات التدريب والتطوير لتتماشى مع متطلبات الرؤية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	45	26.0	26.0	26.0
	غير موافق بشدة	32	18.5	18.5	44.5
	محايد	25	14.5	14.5	59.0
	موافق	35	20.2	20.2	79.2
	موافق بشدة	36	20.8	20.8	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 17: الوصف الاحصائي لاحتياج الشركات إلى مزيد من الدعم في مجالات التدريب والتطوير لتتماشى مع متطلبات الرؤية.



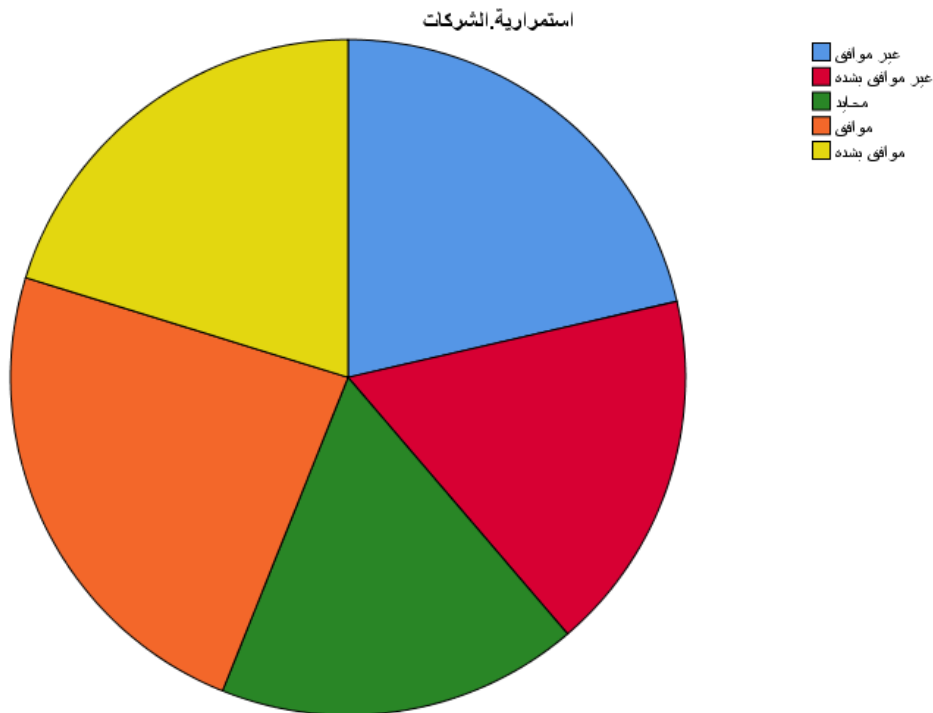
رسم توضيحي 17: التمثيل البياني لاحتياج الشركات إلى مزيد من الدعم في مجالات التدريب والتطوير لتتماشى مع متطلبات الرؤية

❖ المنافسة المتزايدة بسبب الإصلاحات الاقتصادية تؤثر على استمرارية بعض الشركات.

من الواضح أن أكبر نسبة هي 23.7% وهي تمثل "موافق". وهذا يدل على أن أغلب المشاركين يوافقون على أن المنافسة المتزايدة بسبب الإصلاحات الاقتصادية تؤثر على استمرارية بعض الشركات.

المنافسة المتزايدة بسبب الإصلاحات الاقتصادية تؤثر على استمرارية بعض الشركات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	37	21.4	21.4	21.4
	غير موافق بشدة	30	17.3	17.3	38.7
	محايد	30	17.3	17.3	56.1
	موافق	41	23.7	23.7	79.8
	موافق بشدة	35	20.2	20.2	100.0
	Total	173	100.0	100.0	

جدول 18: الوصف الاحصائي للمنافسة المتزايدة بسبب الإصلاحات الاقتصادية تؤثر على استمرارية بعض الشركات.



رسم توضيحي 18: التمثيل البياني للمنافسة المتزايدة بسبب الإصلاحات الاقتصادية تؤثر على استمرارية بعض الشركات

❖ تحليل المصدقية والموثوقية لبيانات الدراسة

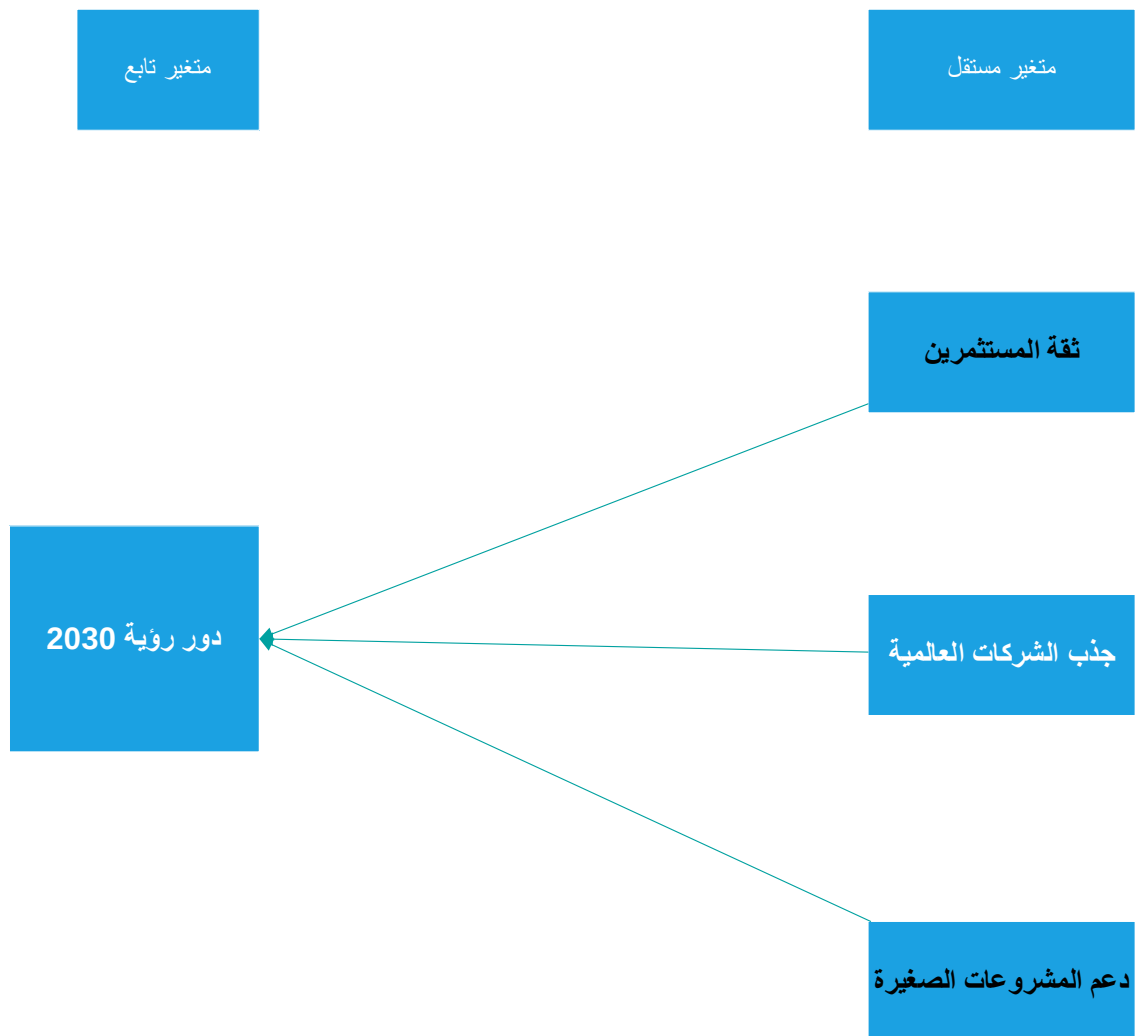
نلاحظ ان "ملخص معالجة الحالات" أن جميع البيانات التي جُمعت في الدراسة، وعددها 173 حالة، كانت صالحة وتم استخدامها في التحليل دون استبعاد أي منها، مما يعزز من مصداقية النتائج. أما "إحصائيات الموثوقية"، فيُظهر أن الاستبيان يتمتع بدرجة مقبولة من الاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا 0.727، وارتفعت قليلاً إلى 0.781 عند استخدام العناصر الموحدة. ويتكون الاستبيان من 17 بنداً أو سؤالاً. وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن أسئلة الاستبيان تقيس نفس المفهوم بشكل متجانس نسبياً، مما يعكس موثوقية جيدة لأداة القياس المستخدمة في الدراسة.

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	173	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	173	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 19: ملخص معالجة القضية

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha ^a	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items ^a	N of Items
0.727	0.781	17

جدول 20: تحليل المصدقية والموثوقية لبيانات الدراسة



رسم توضيحي 19: متغيرات الدراسة

❖ تحليل الجداول المتقاطعة لمتغيرات الدراسة

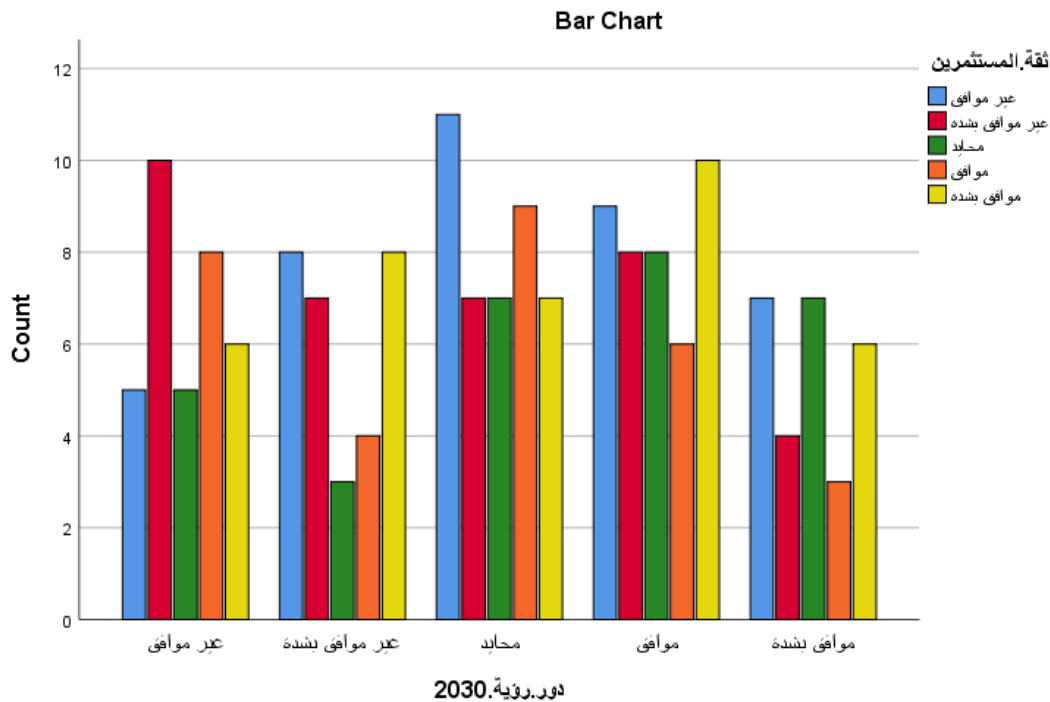
تحليل الجداول المتقاطعة هو أسلوب إحصائي يُستخدم لفحص العلاقة بين متغيرين اسميين أو أكثر، وذلك من خلال عرض التكرارات والنسب المئوية في خلايا الجدول التي تمثل تقاطع فئات المتغيرات المختلفة. عند تحليل هذه الجداول، نركز على فحص التكرارات والنسب المئوية داخل كل خلية، بالإضافة إلى المجاميع الهامشية للصفوف والأعمدة لفهم التوزيع الإجمالي لكل متغير. ولتحديد ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات، يتم عادةً استخدام اختبار مربع كاي (Chi-Square)، وإذا ثبت وجود علاقة، تُستخدم مقاييس إضافية مثل معامل فاي أو كرامر لتحديد قوة هذه العلاقة. وأخيرًا، يتم تفسير طبيعة العلاقة واتجاهها بناءً على البيانات الموجودة في الجدول. يتيح لنا هذا التحليل فهمًا أعمق لكيفية ارتباط المتغيرات المختلفة ببعضها البعض.

❖ دور رؤية 2030 في ثقة المستثمرين

من الواضح ان اختبارات مربع كاي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور رؤية 2030 وثقة المستثمرين. وتتفق نتائج اختبار نسبة الأرجحية (Likelihood Ratio) واختبار الارتباط الخطي (Linear-by-Linear Association) مع هذه النتيجة، حيث أظهرت قيمًا احتمالية عالية (0.890 و 0.902 على التوالي). وعلى الرغم من أن 8% من الخلايا لديها عدد متوقع أقل من 5، إلا أن هذا لا يؤثر جوهريًا على صحة النتائج نظرًا لقلّة هذه النسبة. وبناءً عليه، نستنتج عدم وجود دليل إحصائي يدعم وجود علاقة بين المتغيرين المذكورين في هذا التحليل الذي شمل 173 حالة.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	9.430 ^a	4	.895
Likelihood Ratio	9.523	4	.890
Linear-by-Linear Association	.015	1	.902
N of Valid Cases	173		
a. 2 cells (8.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4.68.			

جدول 21: اختبار كاي اسكوير لدور رؤية 2030 في ثقة المستثمرين



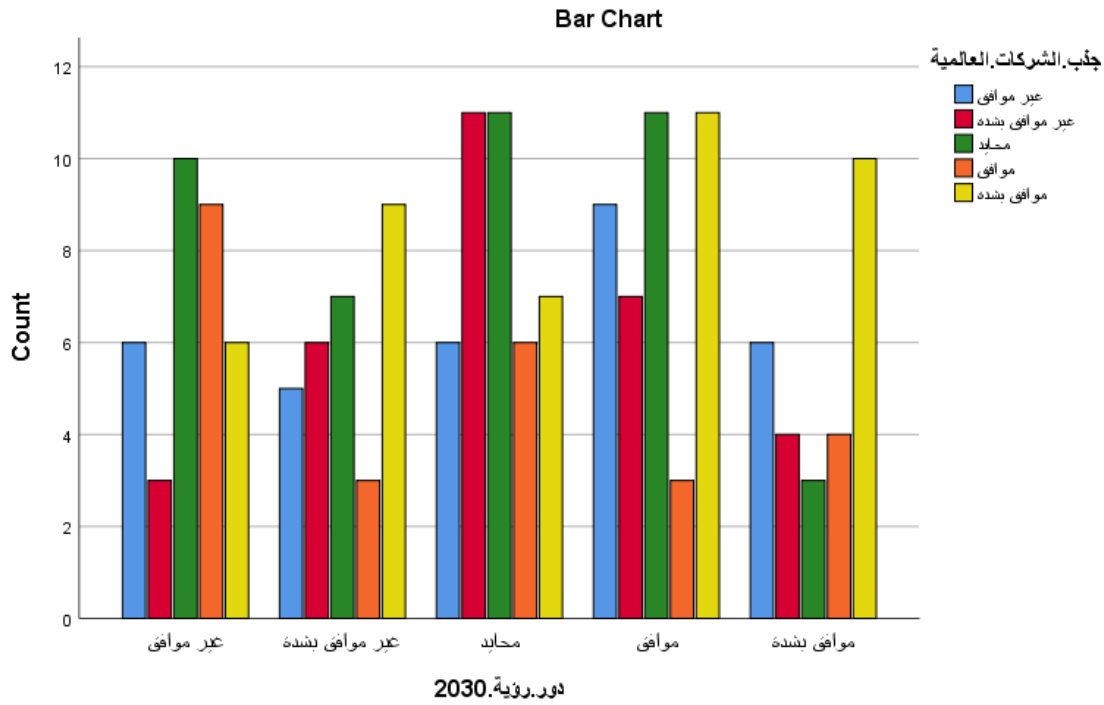
رسم توضيحي 20: دور رؤية 2030 في ثقة المستثمرين

❖ دور رؤية 2030 في جذب الشركات العالمية

نلاحظ ان وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين "دور رؤية 2030" و"جذب الشركات العالمية". وتتفق نتائج اختبار نسبة الأرجحية (Likelihood Ratio) واختبار الارتباط الخطي (Linear-by-Linear Association) مع هذه النتيجة، حيث سجلت قيمًا احتمالية عالية (0.437 و 0.977 على التوالي). أن وجود دلالة إحصائية في الاختبارات الرئيسية يجعل هذا الأمر أقل أهمية. بناءً على هذه النتائج المستمدة من تحليل 173 حالة يوجد دليل إحصائي بوجود علاقة بين دور رؤية 2030 في جذب الشركات العالمية.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	15.977 ^a	3	.455
Likelihood Ratio	16.233	3	.437
Linear-by-Linear Association	.001	1	.977
N of Valid Cases	173		
a. 5 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 3.90.			

جدول 22: اختبار كاي اسكوير لدور رؤية 2030 في جذب الشركات العالمية



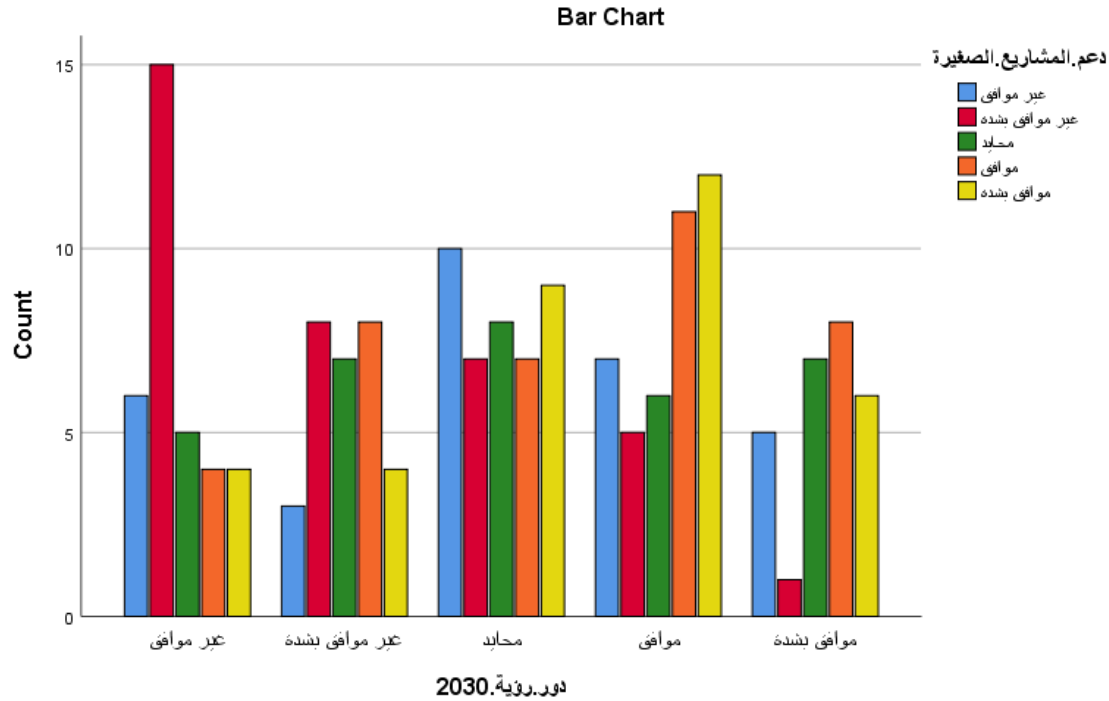
رسم توضيحي 21: دور رؤية 2030 في جذب الشركات العالمية

❖ دور رؤية 2030 في دعم المشروعات الصغيرة

نلاحظ ان درجة الحرية بين المتغيرات (4) مما يدل علي قوة العلاقة بين دور رؤية 2030 في دعم المشروعات الصغيرة وإظهار دور الرؤية.

Chi-Square Tests			
	Value	df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	25.855 ^a	4	.056
Likelihood Ratio	26.334	4	.050
Linear-by-Linear Association	6.256	1	.012
N of Valid Cases	173		
a. 1 cells (4.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 4.84.			

جدول 23: اختبار كاي اسكوير لدور رؤية 2030 في دعم المشروعات الصغيرة



رسم توضيحي 22: دور رؤية 2030 في دعم المشروعات الصغيرة

❖ تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

يُظهر تحليل التباين الأحادي (ANOVA) أنَّ نموذج الانحدار، الذي يجمع بين عدَّة متغيرات مستقلة (منها: ثقة المستثمرين، جذب الشركات العالمية، دعم المشاريع الصغيرة، بالإضافة إلى متغيرات أو تفاعلات أخرى مُحتملة)، يُفسَّر بشكلٍ معنويٍّ التباين في المتغير التابع "دور رؤية 2030". حيث بلغت قيمة إحصائية F 2.329، مع قيمة احتمالية (Sig.) منخفضة جدًا (0.009) تقلُّ بشكلٍ واضحٍ عن مستوى الدلالة الإحصائية المتعارف عليه (0.05). يشير هذا بوضوحٍ إلى أنَّ المتغيرات المستقلة مجتمعةً لها تأثيرٌ معنويٌّ وقابلٌ للقياس على تصوُّر دور رؤية 2030، مع العلم أنَّ النموذج المُستخدم يضمُّ 13 عنصرًا مستقلًا بناءً على درجات حرية الانحدار البالغة (12). وبالتالي، فإن هذه النتيجة تؤكد بقوة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع. وعليه، نرفض فرضية العدم التي تفترض عدم وجود علاقة.

ANOVA ^{a,b}					
Source	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	46.828	12	3.902	2.329	.009
Residual	268.120	160	1.676		
Total	314.948	172			
a. دور. رؤية 2030. Dependent Variable:					
b. Model: (Intercept), ثقة. المستثمرين, جذب. الشركات. العالمية, دعم. المشاريع. الصغيرة					

جدول 24: تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة

التوصيات

- تعزيز الشفافية والإفصاح: زيادة مستوى الشفافية في الإجراءات الحكومية المتعلقة بالقطاع الخاص، ونشر معلومات واضحة ومحدثة حول التقدم المحرز في تنفيذ مبادرات الرؤية.
- تسهيل الوصول إلى التمويل: تطوير آليات تمويل مبتكرة وميسرة للقطاع الخاص، خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تسهيل الحصول على القروض والمنح وتوسيع نطاق التمويل الجماعي.
- تطوير البنية التحتية: مواصلة الاستثمار في تطوير البنية التحتية الداعمة للقطاع الخاص، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية، والمناطق الصناعية، والخدمات اللوجستية.
- تحفيز الابتكار وريادة الأعمال: دعم بيئة الابتكار وريادة الأعمال من خلال توفير برامج تدريب وتأهيل، وحاضنات أعمال، ومسرعات نمو، وتسهيل إجراءات تسجيل الشركات الناشئة.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع الرؤية، وتوفير بيئة تنظيمية وتشريعية جاذبة للاستثمار المشترك.
- مراجعة وتحديث التشريعات: إجراء مراجعة دورية للتشريعات والأنظمة المتعلقة بالقطاع الخاص، وتحديثها بما يتماشى مع متطلبات الرؤية والتطورات الاقتصادية.
- قياس الأثر وتقييم الأداء: وضع مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس لتقييم أثر الرؤية على القطاع الخاص والاقتصاد بشكل عام، وإجراء تقييم دوري للنتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المراجع

المراجع

- THE ECONOMIC DIVERSIFICATION IN SAUDI ARABIA UNDER THE .(2020) .Abdelkrim A. Guendouz
STRATEGIC VISION 2030 .(5)24. تم الاسترداد من
https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/103436272/The-Economic-Diversification-in-Saudi-Arabia-Under-the-Strategic-Vision-2030-1528-2635-24-5-589-response-content-&=libre.pdf?1686911127disposition=inline%3B+filename%3DThe_Economic_Diversification_in_Saudi_A
- The Role of the Saudi Banking Sector in Economic Development .(2020) .Abdullah Attia Alzahrani
Under Vision 2030 . تم الاسترداد من
https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/617-research_alzahrani_almazari_crete.pdf
- Implementation of Saudi Vision 2030 Towards Saudi Arabia's Internationally .(2024) .Amelia Pratiwi
Open Tourism Industry . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/378295066_Implementation_of_Saudi_Vision_2030_Towards_Saudi_Arabia's_Internationally_Open_Tourism_Industry
- The Greater Middle East: From the "Arab Spring" to the "Axis of .(2024) .Anthony H. Cordesman
Failed States . تم الاسترداد من
<https://www.csis.org/analysis/greater-middle-east-arab-spring-axis-failed-states>
- Introduction to Economic Diversification in the GCC Region .(2018) .Ashraf Mishrif
https://www.researchgate.net/publication/322130167_Introduction_to_Economic_Diversification_in_the_GCC_Region
- SAUDI ARABIA'S VISION 2030 .(2020) .Banská Bystrica
https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/65170484/security_forum_2020-response-content-&=libre.pdf?1607875407disposition=inline%3B+filename%3DPOLARITY_OF_THE_WORLD_BETWEEN_GREAT_POWE.Signature=dizBhP-t~NX-EADhfQTwpQZs7NZEcp4ySSkOSdIUf&Expires=1741094214&pdf
- Achieving sustainable development by enhancing the quality of .(2021) .Bassam A Albassam
institutions in Saudi Arabia . تم الاسترداد من
<https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0268580921993327>
- Saudi Arabia's Vision 2030 Program Explained .(2024) .centuroglobal
<https://www.centuroglobal.com/blog/saudi-arabia-vision-2030>
- U.S.-China Relations for the 2030s: Toward a Realistic Scenario for .(2024) .Christopher S. Chivvis
Coexistence . تم الاسترداد من
<https://carnegieendowment.org/research/2024/10/us-china-relations-for-the-2030s-toward-a-realistic-scenario-for-coexistence?lang=en>
- Saudi Arabia plans for its economic future: Vision 2030, the National .(2018) .Daniel Moshashai
Transformation Plan and Saudi fiscal reform . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/327123671_Saudi_Arabia_plans_for_its_economic_future_Vision_2030_the_National_Transformation_Plan_and_Saudi_fiscal_reform
- Economic Diversification Under Saudi Vision 2030: Sectoral Changes Aiming .(2021) .David Havrlant
At Sustainable Growth . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/350965378_Economic_Diversification_Under_Saudi_Vision_2030_Sectoral_Changes_Aiming_At_Sustainable_Growth

- Building the health workforce: Saudi Arabia's challenges in achieving Vision 2030. Fahad Albejaidi (2019). تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/335125401_Building_the_health_workforce_Saudi_Arabia's_challenges_in_achieving_Vision_2030
- Revisit the role of governance indicators to achieve sustainable economic growth of Saudi Arabia – pre and post implementation of 2030 Vision. Ghazala Aziz (2023). تم الاسترداد من
<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0954349X23000541>
- Sustainability Matters in National Development Visions—Evidence from Saudi Arabia’s Vision for 2030. Habib M. Alshuwaikhat (2017). تم الاسترداد من
<https://www.mdpi.com/2071-1050/9/3/408>
- Impact of Sustainable Development Goals on Economic Growth in Saudi Arabia: Role of Education and Training. Harman Preet Singh (2022). تم الاسترداد من
<https://www.mdpi.com/2071-1050/14/21/14119>
- Saudi Arabia's Efforts in Implementing Saudi Vision 2030. Haryo Prasodjo Fardien Faiz Syaputra (2023). تم الاسترداد من
<https://jurnal.utu.ac.id/jppolicy/article/view/6294>
- Attracting foreign direct investments. Jérémie Bertrand (2024). تم الاسترداد من
<https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/attracting-foreign-direct-investments>
- The Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Employment Generation and Economic Growth: A Study of Marble Industry in Emerging Economy. Lara Al-Haddad (2019). تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/335698537_The_Role_of_Small_and_Medium_Enterprises_SMEs_in_Employment_Generation_and_Economic_Growth_A_Study_of_Marble_Industry_in_Emerging_Economy
- Determinants that attract and discourage foreign direct investment in GCC countries: Do macroeconomic and environmental factors matter? Majed Alharthi (2024). تم الاسترداد من
<https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC10868797/>
- Sustainable green energy transition in Saudi Arabia: Characterizing policy framework, interrelations and future research directions. Md Tasbirul Islam (2024). تم الاسترداد من
<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2949821X24000668>
- Crude oil price and private sector of Saudi Arabia: Do globalization and financial development matter? New evidence from combined cointegration test. Mehdi Abid (2020). تم الاسترداد من
<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0301420719303770>
- The Growth of Private Sector and Financial Development in Saudi Arabia. Mohammad Imdadul Haque (2020). تم الاسترداد من
<https://www.mdpi.com/2227-7099/8/2/39>
- Analyzing the Impact of Vision 2030’s Economic Reforms on Saudi Arabia’s Consumer Price Index. Muddassar Bilal (2024). تم الاسترداد من
<https://www.mdpi.com/2071-1050/16/21/9163>
- Vision 2030 and the National Transformation Program. Muhammad Babar Khan (2020). تم الاسترداد من
<https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9781351040020-7/vision-2030-national-transformation-program-muhammad-babar-khan-sadia-iqbal>

- Implementing Saudi Arabia's Vision 2030: An Interim Balance Sheet .(2019) .Nader Habibi
الاسترداد من <https://www.brandeis.edu/crown/publications/middle-east-briefs/pdfs/101-200/meb127.pdf>
- The Role of Entrepreneurship in Economic Development in Saudi Arabia .(2016) .Nadia Yusuf
الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/313604085_The_Role_of_Entrepreneurship_in_Economic_Development_in_Saudi_Arabia
- Sustainable Development Goals (SDGs) as a Framework for .(2022) .Niloufar Fallah Shayan
Corporate Social Responsibility (CSR) <https://www.mdpi.com/2071-1050/14/3/1222>
- A Three-Layers Theoretical Framework For Analyzing Public Private Partnerships: The Italian Case .(2023) .Nunzia Carbonara
الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/321725502_A_Three-Layers_Theoretical_Framework_For_Analyzing_Public_Private_Partnerships_The_Italian_Case
- Bureaucracy for the 21st Century: Clarifying and Expanding Our View of .(2021) .Pedro Monteiro
Bureaucratic Organization https://www.researchgate.net/publication/357237542_Bureaucracy_for_the_21st_Century_Clarifying_and_Expanding_Our_View_of_Bureaucratic_Organization
- Vision 2030 and Sustainable Development: State Capacity to Revitalize the Healthcare System in Saudi Arabia .(2021) .PhD Redwanur Rahman
الاسترداد من <https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0046958020984682>
- The Privatization of Health Care System in Saudi Arabia .(2020) .Redwanur Rahman
الاسترداد من <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC7315664/>
- Bridging funding gaps for climate and sustainable development: Pitfalls, progress and potential of private finance .(2018) .Robyn Clark
الاسترداد من <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0264837717310049>
- Innovation and Sustainability in Business: Navigating the Future Landscape .(2023) .Sahil Sagar
الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/377112499_Innovation_and_Sustainability_in_Business_Navigating_the_Future_Landscape
- The effectiveness of applying the economic and technological dimensions of the kingdom of Saudi Arabia's vision 2030 to achieve the competitive advantage of the Hail Region .(2024) .Samer Hussein Alhamad
الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/382639749_The_effectiveness_of_applying_the_economic_and_technological_dimensions_of_the_kingdom_of_Saudi_Arabia's_vision_2030_to_achieve_the_competitive_advantage_of_the_Hail_Region
- Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development .(2024) .sdgs
الاسترداد من <https://sdgs.un.org/2030agenda>
- Does the Vision 2030 and Value Added Tax Leads to Sustainable Economic Growth: The Case of Saudi Arabia .(2021) .Suleman Sarwar
الاسترداد من <https://www.mdpi.com/2071-1050/13/19/11090>

- The Role of Small and Medium Enterprises in Economic Development, .(2019) .Tamer Mansour
Case of Egypt . تم الاسترداد من
https://www.researchgate.net/publication/338122690_The_Role_of_Small_and_Medium_Enterprises_in_Economic_Development_Case_of_Egypt
- Economic Growth of Saudi Arabia Between Present and Future According .(2018) .Thebes Academy
to 2030 Vision . تم الاسترداد من -
https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/71503049/37989-response-content-&=libre.pdf?1635342792&disposition=inline%3B+filename%3DEconomic_Growth_of_Saudi_Arabia_Between_Signature=eo84ylCnC4Wg7IB91YJSLbAsQWVzH7yjLpjDykqIV7fLjtt~1sSSx5jHO
- .37 .Quality Infrastructure of Saudi Arabia and Its Importance for Vision 2030 .(2022) .Vinay Kumar
تم الاسترداد من <https://link.springer.com/article/10.1007/s12647-021-00523-4>
- Renewable and sustainable energy production in Saudi Arabia .(2020) .Y.H. Ahssein Amran
according to Saudi Vision 2030; Current status and future prospects . تم الاسترداد من
<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0959652619344725>

الملاحق

الاستبانة

- الاسئلة العامة
- العمر
- الجنس
- الدرجة
- أسئلة الاستبانة
- ساهمت رؤية 2030 في تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة.
- أدت إصلاحات الرؤية إلى تسهيل الإجراءات الحكومية للشركات الخاصة.
- عززت رؤية 2030 من ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في الاقتصاد السعودي.
- ساعدت الرؤية في جذب الشركات العالمية للاستثمار في السوق السعودي.
- عززت رؤية 2030 من دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة.
- ساعدت المبادرات الحكومية في تسهيل التمويل لرواد الأعمال.
- تعزز رؤية 2030 من دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة.
- ساهمت رؤية 2030 في تحسين البنية التحتية الداعمة لنمو القطاع الخاص.
- أدى تطوير الأنظمة والتشريعات إلى تعزيز بيئة الأعمال في المملكة.
- ساعد التحول الرقمي والابتكار في تسهيل العمليات التجارية.
- توفر الإصلاحات الاقتصادية فرصًا أكبر للتعاون بين القطاعين العام والخاص.
- يواجه القطاع الخاص صعوبات في التكيف مع التحولات الاقتصادية السريعة.
- تحتاج الشركات إلى مزيد من الدعم في مجالات التدريب والتطوير لتتماشى مع متطلبات الرؤية.
- المنافسة المتزايدة بسبب الإصلاحات الاقتصادية تؤثر على استمرارية بعض الشركات.
- https://docs.google.com/forms/d/1XuOR6TgC6shj8Py2vb-tkoPsTIAmqyWV-nM6FOS1-Cw/viewform?edit_requested=true

Abstract

This study aimed to assess the impact of Vision 2030 on the development of the private sector and its role in strengthening the Saudi economy. To achieve this goal, primary data was collected through a questionnaire designed specifically for this purpose, distributed to an appropriate sample of participants. The total number of participants in the study was 173 participants, providing a sufficient quantitative basis for data analysis and drawing conclusions. The data collected was analyzed using a variety of descriptive and inferential statistical methods. The main results of the study showed that global companies are attracting investment in the Saudi market. In terms of supporting small and medium enterprises, the results revealed positive indicators, but they also indicated the existence of some challenges facing these projects in adapting to the rapid economic transformations. The study also highlighted that increased competition, because of economic reforms, may affect the continuity of some companies. This study contributes to providing a deeper and more detailed understanding of the impact of Vision 2030 on the private sector in the Kingdom of Saudi Arabia and provides practical recommendations for policy makers and business leaders, with the aim of enhancing the positive impact of the vision and overcoming obstacles that may stand in the way of achieving its goals. The study recommends enhancing transparency and disclosure, facilitating access to finance, continuing to develop infrastructure, stimulating innovation and entrepreneurship, and enhancing cooperation between the public and private sectors.

Mid-Ocean University
College of Management
Specialization in Business Administration



Title of the research

**The Impact of Vision 2030 on the Development of the Private Sector and its Role in
Strengthening the Saudi Economy**

Prepared by students/

Rakan walid alduhaim

ID Number:

242000651

Supervisor/

Dr. Asma Abuanza

Dr. Ahmed Rajih Ismail

Year:

2025